العنوان:	الفضاء العمومي الجديد للسلطة الخامسة
المصدر:	المجلة العربية للاعلام والاتصال - الجمعية السعودية للاعلام والاتصال - السعودية
المؤلف الرئيسي:	الحيدري، عبدالله الزين
المجلد/العدد:	ع12
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	89 - 134
رقم MD:	635662
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	شبكات التواصل الاجتماعي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/635662

الفضـــاء العمـــومي الجديـــد للسّلطة الخامسة

د. عبدالله الزين الحيدري

أستاذ مساعد

جامعة قطر – قطر

ملخص

منذ ظهورها، بدأت شبكات التواصل الاجتماعي تتجلّى كونها نظامًا بإمكانه الاستجابة لاختراق دوائر الصّمت في المجتمع، ومنح الأفراد الاجتماعيين حضورًا فكريًّا وسوسيولوجيًّا، حضور حجبته لوقت طويل أنظمة الإعلام الجماهيري الخطيّة. لكن الجدير بالنّظر في الظاهرة، هوّ أنّ كل الذي يحدث من تفاعل وتداوت عبر هذا الفضاء العمومي الجديد، إنّما يجري بواسطة اللّغة، وهي التي يولّدها واقع الأفراد الاجتماعيين في جدليتهم التواصليّة مع الواقع الذي يعيشونه، والتي لاحت من بدايتها متطهّرة من الضوابط والقواعد اللّسانيّة.

لقد غمرت هذه اللّغة الفضاء العمومي الجديد وبات النشاط التواصلي الحثيث في حدوده، تحقّقه اللّغة، ويؤمّنه إنتاج المعنى في أبسط مظاهره، لاعتباره ضربًا من ضروب التفاعل الحاصل بواسطة الرّموز. وهو، فضلاً عن كونه موجّها نحو التفاعل وتحقيق الذات، فإنّه في المقابل يعيد رسم هندسة الوظائف التي يؤديها الإعلام التقليدي المنحصرة في المراقبة والتشاور والتنشئة والتعبئة. إنّه شكل من أشكال التعايش الحديث مع نظام السلطة الرّابعة، وهو أيضا ممارسة اتصاليّة تكشف عن بداية ظهور سلطة خامسة بأدوات بلاغيّة جديدة تستدعي إعادة النظر أصلاً في القواعد الصحفيّة السائدة.

مقدمة:

في الوقت الذي تعمل فيه مقرّرات الإعلام الجديد بالجامعات المتقدّمة، [١] على مقاربة الموضوع من منطلقات سوسيولوجيّة وسيميائيّة وفلسفيّة كذلك [٢]، يستمرّ تدريس هذا الصنف من المساقات بالعديد من أقسام الإعلام العربيّة وكليّاته في سرد حكاية تطبيقات الإنترنت وإنجازات شركة أدوبي Adobe لبرمجيات الغرافيك والفوتوشوب والمونتاج، مرتكزة في ذلك على سند تقني يجد تفسيره في دليل البرمجيات Software Guide . والحاصل في النهاية هو تجذير منظومة تعليميّة أداتيّة [٣] تحتلّ فيها التقنية، كمجال للممارسة، محور الاهتمامات التعليميّة، ممّا يؤدّي إلى غياب المشروع العلمي القادر على توجيه حركة التغيّر الاجتماعي ومعالجة قضايا المجتمع وإثراء المعرفة.

على أنّه من المهمّ، في غمرة التطورات التكنولوجية المتزايدة، أن يظلّ الفكر الأكاديمي على وعي بضرورة التحكّم في المجال الوسائطي، تقنيّا ورياضيّا، من المنظور الذي يسمح باستخدام الوسائط وصيانتها وتطوير أنظمتها، ذلك أنّ الوصول إلى تحقيق صناعة إعلاميّة وثقافيّة مبنيّة يتمّ، في جزء منه، مرورًا بالتحكّم في الأداة.

ولكن أن تغرق منظومة التعليم الإعلامي والاتصالي برمّتها، في منطق الاستخدام والتثوير التقني، ويظلّ طالب العلم لا يأخذ على عاتقه في هذا المجال سوى وظيفة الفني المنفّذ لمصفوفة التطبيقات التقنيّة والقواعد الإعلاميّة الجاهزة يجابه بها نظام اجتماعي محكوم في ديناميّته بكيفيّة إنتاجه للمعنى، فذلك ما يحول دون تحقيق صناعة إعلاميّة وثقافيّة مزدهرة، قادرة على إنتاج الوعي بقضايا العصر الفكريّة والحضاريّة.

فإذا أردنا أن نفهم كيف يعمل الإعلام، بشكل عام، كسلطة في المجتمع، يتعيّن فحص الغلاف السيميائي الذي يخلّفه الخطاب الميدياتيكي في الواقع الاجتماعي. فموضوع السّلطة هو حينئذ موضوع مجال عمومي منتج لخطاب يقوم على بناء المعنى وصناعة المضمون، كما أنّ موضوع الخطاب يحيل إلى السّلطة سواء

كان الخطاب حاملا لقيم السّلطة وإيديولوجيا النظام، أو يمثّل بحدّ ذاته سلطة. لذلك عندما نشير إلى الإعلام الجماهيري، على أنّه سلطة رابعة، نستحضر البنى الرّمزيّة التي ينتجها خطابه، والميثاق الأخلاقي الذي يعمل به كسلطة، لأنّ مفهوم السّلطة، على الرّغم من التواءاته وتشعّبه (٤)، إلاّ إنه يقضي، في أغلب حالاته، بوجود

فالواضح أنّ هنالك ثغرات كبرى في الخطط الدراسيّة (٥) لبرامج الإعلام في أقسام الإعلام العربيّة أوضحنا طبيعتها وأسبابها حين بيّنا أنّ امتلاك التكنولوجيا لا يعني ازدهار العلم والمعرفة (٦)، وأنّ وجود مراكز إعلاميّة متطوّرة تقنيّا في رحاب الجامعات العربيّة لا يصنع بحدّ ذاته إعلامًا قويّا في مضامينه وتأثيراته، إعلام قادر على الدفع بالمجتمع إلى الأمام، وقادر كذلك على إدارة الأزمات، بل من المفارقات المثيرة، أنّنا نرى الإعلام في العديد من الحالات المحليّة والإقليميّة التي ازدهرت فيها منشآت النوادي والمراكز الإعلاميّة المتطوّرة، أداة لممارسة التخلّف، وإنتاج الأزمات(٧).

إنّ التفكير في هذا المشكل التعليمي القائم على وجود خلل في الخطط التدريسيّة، وفقر في البرامج التعليميّة، يطرح مسألة إيبيستمولوجيّة، وهي أنّ مجال الإعلام، بوصفه حقلاً معرفيّا، يعمل (عندنا في البلاد العربيّة) ويتطوّر في الانغلاق. ويتجلّى ذلك بوضوح، من خلال ملاحظاتنا ومعايشتنا لهذا الواقع، في وجود نزعة اطراديّة نحو إفراغ التكوين الإعلامي، أوّلا، من شحناته السوسيولوجيّة والسيميائيّة واللّسانيّة وغيرها التي هي الأصل في تماسك الرّسالة الإعلاميّة ونجاعتها، والزّج به ثانيًا في نفق التطبيقات العمياء التي لا ترى المعنى. وظلّت بمقتضى هذا الحال قضيّة المعنى قضيّة غريبة بعض الشيء عن برامج التدريس الإعلامي. وهذه هيّ بداية الانحراف الخطير في الفكر التعليمي المتصل بحقل الإعلام.

إنّ الفعل الإعلامي كونه فعلاً مركّبًا له وجه سوسيولوجي يكشف عن الرّهان المطروح إعلاميّا في منطق العلاقات والأدوار الاجتماعيّة وعن المراتب التي

تحتلّها الرّسالة الإعلامية في البعد الاجتماعي، ووجه لساني يبرز التقاطع العميق بين الإعلام واللسانيات لاعتبار اللّسان في أبعاده المختلفة الصّوتيّة والدلاليّة والتركيبيّة نظامًا تواصليًا أفرد له رومان ياكوبسون اهتمامًا خاصًا في أعماله اللّسانيّة [٨] وآخر إحصائي رياضي يبيّن مقدار تدفّق المعلومات وسرعة انتشارها في الفضاء الاجتماعي[٩]، يتحدّد انطلاقًا من التناهج Interdisciplinary الحاصل بين العلوم. فالإعلام كصناعة أوّلا، وكسلطة ثانيًا، لا يمارس تأثيره خارج حقيقة التناهج المشار إليها، بل إنّ قوّتي الاستقطاب والتأثير في الصّناعة الإعلاميّة إنّما تتكوّن من شحنات دلاليّة ومعرفيّة نازحة من تخصّصات وعلوم أخرى. لذلك كلّه ينبغي إدراك أنّ حقل الإعلام والاتصال بوصفه حقلاً معرفيًا، مرتبط، نظريًا وإيبيستسمولوجيًا، ارتباطًا لا فكاك منه بحقول معرفيّة أخرى تسكن مجاله، بل إنّ القضايا الإعلاميّة، النظريّة والإبستيمولوجيّة والعلميّة والسوسيولوجية، لا يتسنى فهمها إلاّ بمحاورة مجالات أخرى من مجالات العلوم الإنسانيّة.

وانطلاقًا من هذا التحديد، فإنّه، ونحن ندرس الإعلام الجديد، كمجال عمومي جديد، تجلّت في حدوده ملامح سلطة خامسة، لا يمكننا تبيّن حقيقته بدقّة في مجرّد اعتباره وسطًا ميدياتيكيًا متطوّرًا في وسائله ووظائفه، لأنّ العبارة تشمل، في الوقت ذاته، الإعلام المأسس المندمج مع الأنظمة الرّقميّة والافتراضيّة الجديدة، والذي حقّق، بمقتضى تقنيات الاندماج، امتدادًا فعليًا في الزمان والمكان، والإعلام بصيغة الفرد المنضوي تحت مسمّيات عديدة تتلخّص فيما اصطلح على تعيينه بصحافة المواطن أو صحافة التدوين التي وصفنا ملامحها في الفصل الأوّل من هذا العمل. كما تتضمّن العبارة ذاتها، الأنشطة التواصليّة والتفاعليّة المنتجة للمعنى، الجارية عبر المواقع الاجتماعيّة بمرونة فائقة لم يشهدها تاريخ الاتصال. فهذا الوسط هو مجال تواصلي مركّب تملي فيه التقنية إرادتها على مستويات التفاعل والتبادل السّارية بديناميكية سريعة، وعلى مختلف أنماط الإنتاج الإعلامي والثقافي، المبنيّة منها، والمتحررة من الضّوابط المهنيّة والأخلاقيّة، وتؤدّي فيه اللّغة دورًا حاسمًا في صناعة الواقع. إنّه الوسط الذي يحتمل النظام والفوضى في كلّ تجلّياته [١٠].

غير أنّ الحديث عن الإعلام الجديد، في خطاب عامّة النّاس، وحتى في الخطاب العلمي، لا يخلو من الدلالة على نشأة سلطة رمزية شكّلت ظاهرة إيجابيّة بدأت تستقرّ في مفاصل العديد من المجتمعات، لاعتبار الإعلام الجديد، أوّلا، مسرحًا للتفاعلات الحرّة والنشطة المنتجة للحقّ في الاعتراف بالخصوصيّة والاختلاف، ولكونه، من ناحية ثانية، ممارسة تواصليّة تعمل على مراقبة أداء الإعلام التقليدي، و" فضح " الانحرافات الواقعة في المجتمع.

من هذا الاعتبار، ظلّ يُنظر إلى الإعلام الجديد على أنّه سلطة خامسة تجلّت فاعليّتها على أكثر من صعيد، خصوصًا على الصّعيد السّياسي، الذي يمثّل حقل الجاذبيّة في موضوع الحقّ وموضوع الحرّيات بشكل عامّ. كيف، حينئذ، تعمل هذه السلطة وما هي أخلاقها ومقوّماتها. هل حلّت محلّ السّلطة الرّابعة، أم أنّها سلطة تراقب عمل السّلطة الرّابعة، وإلى أيّ مدى يمكن اعتبارها عاملاً من عوامل تحقيق مشروع " الفاعليّة التواصليّة " الذي عمل هابرماس على وضع أسسه النظريّة.

١) الإعلام الجماهيري والسّلطة الرّابعة

لكي يتسنّى فهم الفضاء العمومي الجديد كسلطة خامسة، كان لا بدّ من التمعّن في مفردات السلطة الرّابعة وإدراك خصائصها، لأنّ مسألة الفضاء العمومي في تطورها وتبدّلها من حالة إلى أخرى، ومن طور إلى آخر، مرتبطة بوسائط وتقنيات، تتغيّر ويتعايش فيها القديم مع الحديث. فالإعلاميّة، مثلما يقول ريجيس دوبري، لم تنزع منّا أقلامنا. لذلك يكون من المفيد استعراض مسيرة الإعلام الجماهيري التقليدي مدخلاً لفهم ملامح السلطة الخامسة المنبثقة من رحم الفضاء العمومي الجديد، المعروف في الدوائر الاكاديميّة بالفضاء السيبرني.

لقد اقترنت مسيرة الإعلام الجماهيري، منذ بدايتها، بمفهوم السّلطة في معانيها المتعدّدة، ومن الصّعب فهم أبعاد هذا الاقتران، خصوصًا عندما يجري الحديث عن الفعل الإعلامي بوصفه فعلاً مركّبًا، محدثا لمعادلة التأثير والتأثّر، من دون دراسة وظائف وسائل الإعلام في المجتمع. ولعلّه من المفيد، في سياق الحال،

فحص هذه الوظائف، لفهم كيف ظلّ الإعلام الجماهيري يعمل بقوّة وبصورة متزايدة كونه سلطة رابعة.

إنّ الأدبيات الأولى التي اعتنت بدراسة السّلطة الرّابعة (١١) كانت تقصد في مجملها الصّحافة المكتوبة كمجال يمارس تأثيره بقوّة في الحياة السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة، وطبيعيّ أن يكون الأمر كذلك لأنّ ظهور المفهوم في حدّ ذاته، مفهوم السّلطة الرّابعة، يعود إلى فترات الازدهار الأولى للصحافة المكتوبة في كلّ من أمريكا وأوروبا الغربيّة، وهي فترات خالية من وجود إعلام جماهيري سمعي مرئي على نحو ما استقرّ عليه الحال خصوصًا بداية النصف الثاني من القرن العشرين.

ويعود الاستخدام الأول للمفهوم بحسب الدارسين (١٢) إلى ألكسيس دو توكفيل (١٣) الذي اعتبر، في تحديده لتصنيف جديد للسّلطات، الصّحافة المكتوبة بمثابة السلطة الرّابعة، مبرزًا من خلال ذلك الدور الحاسم الذي تقوم به الصّحافة في متابعة ومراقبة عمل السلطات المركزية والمحليّة والجمعياتيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة، ودورها المؤثّر كذلك في صناعة القرار، وتوجيه الأحداث، وهي الأدوار التي قادت لاحقًا، ومع ظهور الإذاعة ثمّ التلفزيون بصفة خاصة، إلى تأسيس العديد من النظريات الإعلاميّة مثل نظريّة وضع الأجندة، ونظريّة دوّامة الصّمت، ونظريّة الإنماء الثقافي وغيرها من نظريات التأثر القوي والمعتدل لوسائل الإعلام.

ومن المهمّ في مضمارنا الإشارة إلى أنّ مفهوم السّلطة الرّابعة قد اقترن تاريخيًّا بحزمة من الحرّيات وردت في أكثر من إعلان لحقوق الإنسان نجد أبرزها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن المنبثق عن الثورة الفرنسيّة (١٤)، وفي إعلان الحقوق الأساسيّة لولاية فيرجينيا (١٥) حيث يعتبر الإعلان حريّة الّصحافة إحدى أكبر معاقل الحرّيات في المجتمع، ثمّ بعد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٦). فلا يمكن الحديث عن سلطة رابعة تمثّلها الصّحافة من دون وجود حدّ أدنى من حريّة التعبير، بل إنّ هذه السّلطة تستمدّ سلطتها الفعليّة بحدّ ذاتها من هامش الحريّة المتوفر لها، هامش يسمح مثلما ذكرنا بالمتابعة والمراقبة والتوجيه والتأثير في القوى المسيطرة في

المجتمـع، لأنّ موضـوع السـلطة الرّابعـة يتمثّـل في وجـود قـوّة مضـادة ضـد القـوى السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة المهيمنة.

ويقـدّم جـون هولـواي (John Holloway) مقاربـة نظريّـة (١٧) في تحديـد طبيعـة السلطة المضادة بشكل عام، ويذهب إلى القول إنّه بالإمكـان تغيير العـالم مـن دون الاستيلاء على السلطة وذلك من خلال أفعال المقاومة المتجذّرة في الحياة اليوميّة (١٨). ويتميّز الإعلام الجماهيري في حال وجوده ببيئة تعترف بالحرّيات، بخاصيّة أفعال المقاومة المشـار إليهـا، والمتجـذّرة في الممارسـة الميدياتيكيّـة اليوميّة الغارقة في رصد أحـداث المجتمـع وتوجيههـا بالقـدر الـذي يمـنح جدليّـة الصـراع في المجتمـع توازنـا مسـتمرًا، ونجـده في العديـد مـن الـديمقراطيات اللّيبراليّـة، مثلمـا سنوضّـح لاحقًـا، بمثابة الآليّة التي تضبط لعبة ممارسة السّلطة بكلّ أشكالها. ولعلّ الجزء الأبرز من أفعـال المقاومـة الميدياتيكيّـة يتضـح في الوظـائف الـتي تقـوم بهـا وسـائل الإعـلام والاتصال.

احتلّـت دراسـة وظـائف وسـائل الإعـلام صـدارة اهتمامـات البـاحثين في مجـال الإعـلام والاتصـال، وخصوصًـا علمـاء الاجتمـاع (١٩)، وعلمـاء الـنفس الاجتمـاعي (٢٠) والمتخصّصـين في العلـوم السياسـية (٢١). ومـن الوظـائف البـارزة الـواردة في أدبيـات الاتصـال، نـذكر وظيفـة مراقبـة المجتمـع، ووظيفـة التنشـئة ونقـل الـتراث، ووظيفـة تحقيق التماسك الاجتماعي وتدعيم المعايير الاجتماعية، ووظيفة التعبئة...وتبـدو هـذه الوظائف مستقلّة، في ظاهرها، بعضها عن بعض، ولكنها مترابطة في واقع الأمـر ومتلازمة أحيانًا، فتحقيق التماسك الاجتماعي لا يتمّ إلا بتدعيم المعايير الاجتماعيّة، ووظيفـة التعبئـة لا تكتمـل إلا بمراقبـة المجتمـع، وهكـذا تشـكّل حزمـة الوظـائف منظومة متلاحمة تبرز طبيعة الفعل الإعلامي ومستوياته.

أ) مراقبة المجتمع

لقد حدّد هـارولد لازويل (٢٢) هذه الوظيفة متحدّثًا عـن دور المؤسسـات الإعلاميـة ومؤسسـات المجتمـع المـدني في تقـنين عمليـة المراقبـة وتحقيقهـا علـى أحسـن صـورة؛ فالفرد الاجتماعي، في منظوره، يقوم بالمراقبة، مراقبة البيئة، مثل اطلاع الأفراد

على الأحداث الجارية في المجتمع ومتابعتهم لها من خلال وسائل الإعلام وكذلك من خلال حلقات التواصل الجمعي، ولكن المجتمع أوجد مؤسسات تساعد الفرد على تحقيق فعل المراقبة، وتزوّده بما يحتاجه من معلومات تنظّم سلوكه وانسجامه مع المحيط الذي يعيش فيه. ونجد أنّ المؤسّسات الصحفيّة والإذاعيّة والتلفزيونيّة ووكالات الأنباء ومصادر إنتاج المعلومات الأخرى، نجدها تهتمّ بهذا الدور، وتسهم في نشر المعرفة الأساسيّة لتوجيه السلوك وضبطه.

كما اهتم ولبور شرام (Wilbur Schram) [٢٣] بشرح وظيفة المراقبة وتعريفها في بعدها الاستكشافي والاستشرافي، وهو البعد الذي يجنّب المجتمع الوقوع في الانحرافات الخطيرة. ويرى ولبور شرام أنّ المجتمع، يحتاج بشكل مستمرّ، إلى إعداد تقارير منتظمة تعدُّ بمثابة المنبّه من الأخطار والفوضى التي تواجهه.

ومراقبة المجتمع (social control) كعمليّة لضبط السّلوك، وردَ الاهتمام بها في غير مجال الإعلام، ويمثّل علم الاجتماع، خصوصًا الحديث، الحقل المعرفي الذي ازدهر التفكير فيه حول مفهوم المراقبة الاجتماعيّة، ويعدّ إميل دوركهايم (Durkheim) [٢٤] من المشتغلين البارزين بقضايا المراقبة، ولقد حدّدها من خلال فحصه لبنية القيم والأخلاق والعادات الضابطة لأساليب الحياة في المجتمع، ودراسة طبيعتها وجذورها. ويرى دوركهايم أنّ المجموعة لا يتسنى لها الحفاظ على تماسكها إلاّ إذا تصرّف كل عضو من المجموعة كما لو لم يكن بمفرده، بمعنى أن يكون كلّ عضو بذاته هوّ الكلّ.

والدلالة الواضحة في هذا الطرح، هوّ التزام الأفراد الاجتماعيين باحترام مصفوفة القيم والأخلاق والقوانين التي تنظّم حياة المجتمع، التزام يتحقّق بفعل المراقبة المستمرّة لقوانين المجتمع وضوابطه، ويشير إليها دوركهايم في حديثه عن الأخلاق المهنيّة والأخلاق المدنيّة، والأخلاق التعاقديّة، والواجبات العامّة [٢٥].

وللمراقبة الاجتماعيّة معانٍ أكثر اتساعًا وشموليّة وتركيبًا عند ميشال فوكو (Foucault) [٢٦]. فهي، في نظره بُعد فكري واجتماعي وأيديولوجي معقّد،

لا يختزله تعبير واحد؛ لكون المراقبة حقيقة متعدّدة المعاني والمستويات، اختلفت طبيعتها باختلاف الأطوار والعصور. ففي حين يراها البعض من المفكرين وعلماء الاجتماع، والفلاسفة (٢٧) شكلاً من أشكال التنظيم والانسجام الاجتماعي، يراها فوكو أسلوبًا قديمًا حديثًا في الهيمنة والحدّ من الحرّيات وإحلال الخنوع، لذلك نجده يصنّف هندسة المدرسة، والمستشفى، والوزارة، والمصنع، والثكنة، إلى جانب هندسة السّجن التأديبيّة، بل (ويحذّرنا من عدم) "الاستغراب، إذا كان السّجن يشبه المعامل والمدارس والثكنات والمستشفيات التي بدورها تشبه السّجون " (بأسوارها العالية ونظامها الصّارم)(٢٨). ويشير فوكو بذلك إلى ملامح المراقبة الاجتماعيّة التي تبدأ من الأسرة، والمتجليّة خارج المؤسّسات المنتجة وداخلها للهيمنة، والمحدثة للضبط، فهو عندما يتكلّم عن مجتمعات العصر الحديث، بداية القرن العشرين على وجه الدّقة، يصفها بالمجتمعات التأديبيّة أو : " مجتمعات الضبط " وهي المولّدة للرّقابة بشكل يشمل كلّ أجزاء المجتمع، مقارنة بالمجتمعات السّابقة والتي يعدّها " مجتمعات سياديّة "، وفي ذلك إشارة إلى أساليب المراقبة الاجتماعيّة المتكرّرة عبر العصور بأدوات وآليات مختلفة.

ولكنّ المراقبة كفعل مؤسّسي وكمفهوم حديث خَلف فعل التأديب أو الضبط، نجده عند جيل دولوز (Gilles Deleuze) (٢٩) شكلاً من أشكال الهيمنة المنتجة للضبط والتعديل، ويتحدّث دولوز عن مجتمعات المراقبة الرّقميّة sociétés de contrôles numériques التي حلّت فيها "كلمة السّر" mot de passe محلّ "كلمة النظام" Mot d ordre. وتجري عمليّة المراقبة في هذه المجتمعات على نحو يضع الفرد في حالة تكوين مستمرّ.

ومعلوم أنّ علوم الإعلام والاتصال، أو علم الاجتماع، لم يكونا أسبق المعارف إلى الاهتمام بقضايا المراقبة الاجتماعيّة التي نجدها أيضًا، في سجلّ اهتمامات علوم الدين، والفلسفة كما هوّ الحال مع ميشال فوكو أو كارل ماركس أو فريدريتش هيجل وغيرهم، ولكن أن تتجمّع تقنيات الضبط والمراقبة، وتندمج لتصبح مبثوثة في نظام المؤسّسة الإعلاميّة، وتظلّ سمة بارزة من سماته، ذلك ما يمنح الإعلام

مزيدًا من النفوذ والسيطرة، ويجعله جديرًا بلقب السّلطة الرّابعة، لأنّ مفهوم السّلطة في بعض معانيه البارزة يشير إلى ضرورة حضور المراقبة كفعل مولّد للسّيطرة.

إنّ مراقبة وسائل الإعلام للمجتمع تتجلّى بوضوح في الصّيغ الإخباريّة التي يعدّها المخبرون عبر أجناس صحفيّة مختلفة تراوح بين التقرير والنقل والتحقيق والمقابلة، والتعليق، والفيتشر Feature [٣٠]. ونلمح اليوم في الإعلام الرّسمي العربي، نماذج متماثلة، متكرّرة للمعالجة الإخبارية للواقع السّياسي والاقتصادي والثقافي العربي، معالجة تفضي إلى إنتاج نموذج في الإدارة السّياسيّة والاجتماعيّة، متجسّمة في صورة الزعيم السيّاسي الذي ينبغي الاقتداء بمبادئه وبمنهجه، وهي صورة نموذجيّة يسعى الإعلام إلى تسويقها باستمرار وترسيخها في المجتمع على نحو تظلّ فيه الحياة السّياسيّة محكومة بمقاييس النموذج الذي يصنعه الإعلام. وانطلاقًا من هذا الاعتبار، تتحوّل الأفعال والاتجاهات التي تعطّل عمل النموذج، إلى مصادر منتجة للاضطراب والفوضى يتمّ احتواؤها، بالقمع عند الاقتضاء، وهو ما يجعل المراقبة تتحوّل من نشاط ممأسس تقوم به المؤسّسة الإعلاميّة إلى نشاط فردي، يؤدّيه الصحافيون والمفكّرون وكتّاب الأعمدة، ونجدهم مدعوين ضمنيًّا إلى ممارسة المراقبة الذاتيّة، وهكذا " يطال الضبط المجتمع ذاته... إذ تصبح المراقبة حلزونيّة ودائريّة وسفليّة يمارسها المجتمع على ذاته بشكل كليٍّ" [٣١]

كما تتجلّى مراقبة وسائل الإعلام للمجتمع من خلال الأعمال الدراميّة التي يتم عرضها باستمرار، خصوصًا عبر وسائل الإعلام السّمعيّة والمرئيّة. فالمراقبة ليست في كلّ حالاتها قرينة لأفعال الرّصد وجمع المعلومات وغير ذلك من أفعال التحقيق والمتابعة الإعلاميّة. إنّها تتحقّق كذلك عبر أشكال من الإنتاج الدرامي المدجّج بشحنات من القيم الثقافيّة والأخلاقيّة. وتقدّم الدراما الأمريكيّة للعالم نموذجًا في السّلوك مرجعه " الفكر الأمريكي الفعّال "، الفكر الذي يخطّط، وينفّذ، ويبني، ويطوّر، ويحرّر، ويستشرف، ويجد الحلول لكلّ المشكلات التي تطرحها الإنسانيّة [٣٢]. فالنمط السلوكي الذي تروّجه الدراما الأمريكيّة هوّ الذي ينبغي، في نظر القائمين بوضع الأجندة، أن يُعتمد ويسود العالم. ونلاحظ اليوم

أنماطًا ثقافيّة سائدة في العديد من المجتمعات، العربيّة والإفريقيّة بالخصوص، منبعها موجات القيم المنبثقة من الصّناعة الثقافيّة الأمريكيّة التي "رُوّض" العالم على الاقتداء بها، إلى حدّ تبنّي النموذج الأمريكي في مجال التربية والتعليم، ببعض الأوطان النامية، من دون التحقّق في ما إذا كان هذا النموذج ملائمًا لطبائع المجتمع المحلّي وخصائصه أم لا (٣٣).

إنّ الاقتداء بالنموذج المشار إليه يكشف عن حقيقة مركّبة ذات وجهين : الأوّل يتمثّل في النظر إلى الكفاءات المحليّة، في المجتمعات المشار إليها، على أنّها طاقات فكريّة وعلميّة محدودة جدًّا، أو أنّها قاصرة على تحمّل مسؤولياتها العلميّة والحضاريّة، فيتحدّد في هذه الحالة مبدأ الانقياد والعمل بالنموذج المهيمن. والحاصل من هذا النظر هوّ أنّ المجتمع بأسره يتحوّل إلى تابع في حالة اقتداء مستمرّ بالنموذج السائد، فتتقلّص في هذه الوضعيّة فرص الإبداع وتندثر فرص الأفراد لتحقيق النجاح إلى حدّ انتحال المجتمع لـ : " جميع مذاهب الغالب " والتشبّه به، كما يقول ابن خلدون في شرحه لحالة النفس المغلوبة المولعة "أبدًا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده" (٣٤).

أمّا الوجه الثاني، الذي لا ينفصل عن الأوّل، فيحيل إلى الهيمنة الإيديولوجيّة، كنظريّة أفرزتها الديمقراطيات الليبرالية والديمقراطيات الشموليّة، مع أنّ الصّنف الثاني قد فشل وانهار مع انهيار الاتحاد السوفيتي، ويتحدّث العديد من المفكرين في هذا الصّدد عن موت الإيديولوجيا (٣٥). بقي الصّنف الأوّل القائم على وجود مجتمع ليبرالي يجد في حدوده كلّ فرد فرص النجاح، مجتمع ارتقى بكلّ طبقاته إلى حضارة الترفيه وحققت فيه صناعات المضمون نجاحًا واسعًا على النطاق العالمي، وبرزت فيه هوليود بمثابة الإمبراطورية العظمى للإنتاج الثقافي التي تصدّر للعالم قوالب ثقافيّة جاهزة، حاملة لسلوك جديد منمذج.

نخلص إلى القول إنّ الصّناعة الإعلاميّة والثقافيّة بشكل عامّ لا تخلو من أفعال المراقبة، فمضامين الإعلام برمّتها مضامين ضابطة لحياة النّاس، لذلك تستدعي

صناعتها، في كلّ مجتمع، مراعاة المزاج السّياسي السّائد لتظلّ الصناعة بحدّ ذاتها امتدادًا للسلطة السياسية.

ب) التنشئة الاجتماعيّة

من الصّعب حصر مفهوم التنشئة الاجتماعيّة في الاكتفاء باستعراض الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام في مستوى التطبيع الاجتماعي والتعليم والتربية، ذلك أنّ للمصطلح استعمالات ذات دلالات متعدّدة، ومفاهيم متسعة، وردت في أكثر من حقل معرفي، وتفيدنا تعدديّة الاستعمالات هذه، في فهم وظيفة التنشئة الميدياتيكيّة الجارية اليوم ضمن سياق بدأت تنفرد فيه الوسائط الرّقميّة بهذه الوظيفة، وسوف نقتصر على ما قدّمته بعض مقاربات علم النّفس وعلم الاجتماع في هذا الباب، لسبب له أهميّته، يتمثّل في إسهام هذين المجالين، بشكل مباشر، في البناء المعرفي لعلوم الإعلام والاتصال، ولا يفوتنا في هذا المقام الإشارة إلى مراتب الموضوع المتقدّمة في منظومة القيم الإسلاميّة، الكاشفة لأصول التنشئة الشاملة: الجسديّة والرّوحيّة والعقليّة، التي يقوم عليها بناء " الإنسان الصّالح"[٣٦].

يتحدّث علماء النّفس عن التنشئة الاجتماعيّة من خلال تفاعل الفرد مع محيطه وقدرته على استيعاب المعارف والقيم والمهارات الجماعيّة المؤلّفة للشخصيّة المعياريّة المرغوبة في المجتمع، وهي من هذا المنظور، طبيعة مكتسبة، تستهدف تشكيل السّلوك، وتختلف أساليبها وآلياتها باختلاف العصور والثقافات. ويصنّف العديد من الباحثين في هذا المجال مؤسّسات التنشئة الاجتماعيّة معتبرين الأسرة الوسط المركزي لكلّ ما يحدث من تراكم في بناء شخصيّة الفرد، ثمّ يأتي - في المراتب الثانويّة - دور المؤسّسة الإعلاميّة، والمؤسّسة التعليميّة، والمؤسّسة الدينيّة، والمؤسّسة السّياسيّة...، وفق مراحل نموّ الفرد. ثمّة إذن تفاوت في أهميّة الأدوار، فـ : " الأسرة على سبيل المثال أكثرها تأثيرًا في المراحل الارتقائيّة المبكّرة، بيد أنّ تأثير المؤسّسة التعليميّة يزداد إبّان مراحل الطفولة المتوسّطة والمتأخّرة، في حين يصبح الأقران أكثر تأثيرًا في أثناء مرحلة المراهقة، أمّا المؤسّسات الأخرى، الدينيّة والإعلاميّة

والسّياسيّة، فإنّ تأثيرها يتراوح صعودًا وهبوطًا نتيجةً لعوامل متعدّدة عبر هذه المراحل" (٣٧).

إنّ التركيز على دور الأسرة في عملية التنشئة يجعل البيئة الجغرافيّة للفرد ذات تأثير فرعي في بناء الشخصيّة، وهي التي أولاها ابن خلدون صدارة العوامل الفاعلة في الإنسان، فهي تشكّل، في نظره، المدخل الرّئيس لفهم طبائع النّاس وأحوالهم، لما للبعد الجغرافي من حضور عميق في بناء السلوك وتحديد الشخصيّة. ويشير، في وصفه للأقاليم وتأثيرها في ألوان البشير والكثير من أحوالهم إلى أهميّة هذا البعد، فيقول: "...حتى لينقل عن الكثير من السّودان أهل الإقليم الأوّل أنّهم يسكنون الكهوف والغياض ويأكلون العشب، وأنّهم متوحّشون غير مستأنسين يأكل بعضهم بعضًا، وكذا الصّقالبة والسّبب في ذلك أنّهم لبعدهم عن الاعتدال يقربُ عرَض أمزجتهم وأخلاقهم من عرَض الحيوانات العجم، ويبعدون عن الإنسانيّة بمقدار ذلك..." (٣٨).

يكشف لنا تفاوت أهميّة الأوساط المؤثّرة في عمليّة التنشئة، عدم استقرار المصطلح على دلالة بعينها، ممّا يفيد أنّ تعدديّة المعاني في المصطلح ذاته، مرجعها إلى تغيّر الظرف المكاني والزّماني، فكلّما تغيّر هذا الظرف اتسعت دائرة المعاني في المصطلح لتسكنها دلالات جديدة. ونرى اليوم، خصوصًا في العقدين الماضيين، لمّا يجري الحديث عن التنشئة الاجتماعيّة، يتراجع الحديث عن البيئة الجغرافيّة والرّمزيّة، ليبرز خطاب مغالٍ لدور التقنية في صناعة الرّأي وبناء السّلوك، خطاب يوحي بأنّ عمليّة التنشئة برمّتها هيّ شأن رقمي ميدياتيكي.

بعض المقاربات الأخرى في علم النفس (٣٩) تعرّف التنشئة الاجتماعيّة أيضًا على أنّها العمليّة التي يتم بمقتضاها تغيّر البنية الإدراكيّة للفرد بسواها، فهي في الوقت ذاته، عمليّة هدم وبناء، تهدف إلى إحداث حدّ من التوازن والانسجام بين الفرد وبيئته الاجتماعيّة. إنّها حينئذ، وكما يراها بارشرون (A.Percheron) (٤٠)، عمليّة لا تخلو من جدليّة قائمة بين الاستيعاب والتكيّف، تكيّف سلوك الفرد وفقًا لنظام الحياة داخل المجموعة البشريّة. فعبر الاستيعاب، يسعى الفرد إلى تغيير بيئته

وتعديلها بالقدر الذي يجعلها مستجيبة لرغباته، ومطابقة لانتظاراته، وعبر التكيّف يعمل الفرد، خلافاً للحالة الأولى، على تغيير سلوكه وتعديله ليستجيب إلى ضغوط محيطه الاجتماعي. جان بياجي (Jean Piaget) يطرح مبدأ التمثّل الدينامكي للتنشئة، المتجسّد فيما يسمّيه بعمليّة إحلال التوازن، وهي الأصل في جدليّة الاستيعاب والتكيّف.

أمّا علم الاجتماع، فإنّه يتضمّن إقرارًا بأنّ التنشئة هيّ تكوين من أجل التفاعل والانسجام، ونجد هذه الرّؤية للتنشئة عند إيميل دوركايم (Emile Durkheim) الذي يعتبرها شكلاً من أشكال التربية المنهجيّة للجيل الصّاعد بغاية دعم انسجام متواصل للمجتمع. جورج ماد، (George Med) يعرّف التنشئة على أنّها بناء للذات انطلاقاً من العلاقة مع الآخر. بيار بورديو (Pierre Bourdieu) تحدّث عن "العرف" (habitus) الذي يكتسبه الفرد من الأسرة ومن المجتمع والذي بمقتضاه يتحقّق التفاعل الاجتماعي. الأنثروبولوجي رالف لنتون (Ralph Linton) يرى أن المجتمعات قد تشكّلت على نحو لا يتيح لها التعبير عن ثقافاتها إلاّ من خلال الأفراد الذين يهيّؤهم المجتمع لذلك.

فالتنشئة الاجتماعيّة، هيّ حينئذ، كلّ ما من شأنه أن يؤهّل الفرد لأن يكون كائنا اجتماعيًّا صالحًا في مجتمعه، إنّها عمليّة ديناميكية مسترسلة، ويكاد لا يستوعبها اليوم الفكر خارج حدود البيئة الإعلاميّة، على الرّغم من وجود تيّارات ناقدة لما يؤدّيه الإعلام من دور سلبي في هذا الباب، كما سنرى ذلك لاحقاً. ولقد ورد مفهوم التنشئة الاجتماعيّة في تصنيف العديد من الباحثين لوظائف الإعلام والاتصال كأحد أهمّ منطلقات العمل الإعلامي، ونجد أنّ ولبور شرام (Wilbur schramm) يعدّها بعدًا جوهريًّا في عمل وسائل الإعلام لكونها الوظيفة التي تحقّق التواصل بين الأجيال، ويراها ليزلي مولر (Leislie Moeller) العمليّة التي يتمّ بمقتضاها توحيد المجتمع انطلاقاً من القيم والمعايير السّائدة المشتركة.

وبناء على ما سبق، فإنّ أيّ خلل في عمليّة التنشئة، يكون مردّه إلى اعتلال في دور الإعلام. ولكن روّاد النظريات النقديّة [٤١]، ومجموعة مدرسة فرانكفورت [٤٢]

والبعض من المفكرين وعلماء الاجتماع (٤٣)، يعارضون فكرة قيام وسائل الإعلام بدور التنشئة لاعتبار التنشئة فعلاً يعتمد القيم والمعايير السّامية قاعدة لبناء الفرد والمجتمع، في حين أنّ هذه القاعدة مفقودة في عمل وسائل الإعلام. فروّاد النظريات النقديّة يرون أنّ مضامين الإعلام مصابة بالتعفّن السّياسي الذي أفقدها مصداقيتها، وهي بذلك لا ترقى أن تكون مصدرًا صالحًا لتنشئة الأجيال. فوسائل الإعلام لا تعدو أن تكون أدوات طيّعة في يد السّلطة السّياسيّة. وأمّا مفكّرو مدرسة فرانكفورت فيرون أنّ مضامين الإعلام مصابة بالتعفّن التجاري، ولا تؤهّلها هذه الإصابة، كما هوّ من الطبيعي، أن تقوم بدور التنشئة. ولدى هوركايمر (Max Horkheimer)، وهو المنظّر الأوّل لفلسفة النقد، كما لدى أدورنو (Theodor W.Adorno)، أحد الوجوه البارزة في مدرسة فرانكفورت، تمثّلٌ يعرب عن وجود اندماج بين صناعة الإعلان وصناعة الثقافة، ممّا يحوّل الثقافة إلى سلعة خاضعة لمنطق السّوق.

الزّاوية الأخرى التي يُفحص من خلالها موضوع التنشئة في وسائل الإعلام تخصّ ما ذهبت إليه جوديت لازار(Lazar Judith) من أنّ الأفراد الاجتماعيين يلجؤون إلى وسائل الإعلام ويعتمدونها مصدرًا أساسيًّا للتنشئة عندما يكونون في بيئة تفتقر إلى موارد تربويّة وتعليميّة ثريّة متنوعة (٤٤)، والتجاؤهم إلى وسائل الإعلام لا يعدو أن يكون من وحي الضرورة، فهم مجبرون على ذلك.

ويتوافق هذا التوجّه مع ما ذهب إليه مفكّرو مدرسة فرانكفورت من أنّ المستهلكين يشعرون، بفعل تأثير الإعلام، بأنّهم مكرهون على استهلاك مواد الإعلان والمواد الثقافيّة. ويعود ذلك - في تقديرنا - إلى طبيعة النظام العلائقي في المجتمع بحدّ ذاتها التي بات يحكمها الإعلام. فالصّلات الموضوعيّة بين الأفراد الاجتماعيين ومؤسّسات المجتمع المدني يرتّبها الإعلام ويديرها على أكثر من صعيد، ممّا يفسّر تزايد ارتفاع نسب التعرّض لوسائل الإعلام.

إنّ الذي به تتعزّز سلطة الإعلام هوّ، حينئذ، اتساع دائرة التعرّض، التي شهدت دفعًا جديدًا خلال العقدين الماضيين، خصوصًا في مستوى التلفزيون، وذلك بفعل

ظهور جنس جديد من الإنتاج البرامجي، عرف باسم تلفزيون الواقع (Real TV)، جلب إلى دائرته اهتمامًا مكثّفا من جماهير، نعدّها، إلى حدّ مّا، جماهير متجانسة، لاشتراكها في ميول يقودها إلى الإقبال على هذا الصّنف من الإنتاج التلفزيوني بشيء من الإدمان. إنّه صنف الإنتاج الذي يتغلغل في حياة الخواص ويعرضها في الفضاء العام كونه شكلاً من أشكال تعدديّة التعبير الثقافي، وتعدّ ظاهرة تلفزيون الواقع في نظرنا، مرحلة جديدة في الإنتاج الإعلامي مرتبطة بما يسمّى عند بعض المفكّرين بمجتمع ما بعد الحداثة الذي " يبدو أشبه بمجتمع الخدمة الذاتيّة، والإغراء فيه بمثابة مسار شامل، ينزع إلى تنظيم الاستهلاك والمنظمات والإعلام والتربية والأخلاق، وهكذا جاءت علاقات الإغراء بديلاً عن علاقات الإنتاج، إنّه يتجه نحو الحدّ من العلاقات السّلطويّة والزيادة في الخيارات الخاصّة وفي منح الأولويّة للتعدّديّة.."[٤٥]

ازدهر، ضمن هذا السّياق، هذا الصنف من البرامج، خصوصًا مع تطوّر تقنيات الإنتاج، وأساليب الإخراج، وشكّل حافزًا قويًّا للاستثمار في مجال الصناعات الإعلاميّة، كما شكّل ظاهرة متميّزة من الظواهر الاجتماعيّة التي اهتمت بدراستها حقول معرفيّة مختلفة مثل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، والعلوم الاقتصاديّة، وعلم النفس [٤٦] . فعندما تسكن التنشئة الاجتماعيّة هذه البيئة المزدحمة بشتى ألوان الجذب والشدّ والإغراء، تكون هيّ المادة الأولى والقاعدة المركزيّة لبناء السلوك والأخلاق في المجتمع، لأن الأخذ بأساليبها وتبنّي أسسها، يمرّان عبر مواد الجذب والشّد التي يصنعها التلفزيون ويعرضها على المجتمع، وهي الموادّ التي يتعرّض لها الجمهور بنسب مرتفعة جدًّا، مثلما أشرنا إلى ذلك سابقًا، فضلاً عن كون التلفزيون يعدّ الوسيط المحوري المؤثّر في عمليّة التنشئة [٤٧]

ج) التشاور

وظيفة التشاور، هيّ التي عدّها لازرسفيلد وميرتون (Lazersfeld & Merton) من أبرز الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام لتحقيق تماسك المجتمع، ويعرّفانها

على أنّها الفضاء الذي تتيحه وسائل الإعلام لمناقشة القضايا التي تهمّ تنظيم الحياة الاجتماعيّة وتطويرها، وكذلك الفضاء المخصوص لتبادل الأفكار والآراء بغاية إضفاء الشّرعيّة على ما يتأسّس و يتقرّر في المجتمع، من فكر ومناهج لبناء الواقع وإدارته.

والتشاور من هذا المنظور، لا يتحقّق إلاّ في وجود بيئة إعلاميّة مزدهرة، متحرّرة من سلطة الرّأي الواحد، لكون طبيعة التشاور بحدّ ذاتها تستدعي حدًّا أدنى من حريّة الفكر والتعبير. ولقد شهدت صحافة القرن الثامن عشر بعض أشكال التحرّر الفكري بظهور صحافة الرّأي القائمة على إبداء الرّأي الحرّ من خلال المجادلات السّياسيّة المتجليّة في تلك الفترة بوصفه شكلاً من أشكال بناء الحياة السّياسيّة وتطويرها.

ويعدّ ظهور المقال الأساسي العلامة البارزة لحريّة التعبير هذه، وهو نقطة التحوّل الكبرى في تاريخ الصّحافة المكتوبة التي انتقلت من صحافة العرض والإخبار إلى صحافة الرّأي والتحليل، وأضحت بذلك مسرحًا لبروز فضاء عامّ جديد يجري في حدوده تبادل الآراء ومناقشة قضايا المجتمع السّياسيّة بالخصوص.

ولقد اعتبرت صحافة القرن الثامن عشر- بمقتضى انفتاحها على احتضان الأطروحات والأفكار الناقدة - المجال الفكري المنتج للرّأي العام، بل هيّ الرّأي العام في حدٍّ ذاته؛ وذلك للدوّر الذي كانت تؤدّيه كمجال عام لطرح القضايا السّياسيّة ومناقشتها. ولم تكن النزعة الرّأسماليّة، على امتداد القرن الثامن عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر، مسيطرة على عمل وسائل الإعلام، وهذا ما جعل صحافة تلك الفترة بعيدة عن الولاء لأرباب الأعمال، وللدولة كذلك، بل إنّها شكّلت النواة الرّمزية التي أتاحت ممارسة التصدّي لأشكال استبداد النفوذ المادي والسّياسي في المجتمع، من خلال مساحات الحوار والنقاش العامّ التي توفّرها لِمَا يعرف عند إيمانويل كانط، (E. Kant) بالعقل الناقد [٤٨]. هكذا تجلّت وظيفة التشاور في مرحلتها الأولى، بوجود فضاء حرّ للتعبير، يخدم فيه الرّأي الخاصّ مصلحة عامّة.

فالتشاور حينئذ لا يعدو أن يكون وصلاً موضوعيًّا بين الدولة السّياسيّة والدولة الماديّة، أي بين السّلطة السّياسيّة والمجتمع المدني، تكون فيه وسائل الإعلام الحلقة المركزيّة لامتداد الفكر التواصلي. فهو، إلى حدّ مّا، شكل من أشكال المراقبة لكيفيّة ممارسة السّلطة في المجتمع بما يجعل الممارسة، في حضور التشاور، فعلاً منطلقة التفكير في عمليّة التغيّر، والنهوض بالواقع الاجتماعي وتطويره.

إنّ قيام وسائل الإعلام بهذه الوظيفة يعني أنّ الحسم في إقرار السياسات الكبرى في المجتمع، يمرّ حتمًا بالمؤسّسة الإعلاميّة، لا لكونها مؤسّسة أداتيّة تنشر الرّأي وتبثّه في الوعي الاجتماعي، وهذه أيضًا مسألة لها أهميّتها في بناء الرّأي وتجذيره، بل لأنّها الفضاء العام الذي يمثل مركز " تزكية " القرار اجتماعيًّا، وموطن الضبط الواعي للتناقضات في المجتمع. فالقرار لا يكتمل وضعه عند حدّ التزكية السّياسيّة، إنّه، لكي يكون ساريًا في نطاق سِلم اجتماعيّة، يحتاج إلى تأييد قاعدي واسع ينمو ضمن الفضاء العامّ الذي يعرّفه هابرماس على أنّه الفضاء الذي يتشكّل فيه الرّأي العام عبر التواصل الأفقي، أي عبر الحوار المبني على أسس التفكير الاجتماعي الناقد لذاته، المتطهّر من أساليب الإكراه والضغط. فإذا كانت الدولة عند هيجل هيّ الرّاعية "للمصلحة والعقلانيّة، (وهي الممثّل الحقيقي) للضبط الواعي والعقلي للتناقضات الاجتماعيّة وتحتلّ مكانًا يتعالى على حرب المصالح الخاصّة" (٤٩)، فإنّ الفضاء العمومي عند هابرماس هوّ الشّرط الأساس لبناء الدولة الديمقراطية وإنقاذ الإرادة الشعبيّة من العنف والتسلّط وألوان الاستبداد بالرّأي.

فالمؤسّسة الإعلاميّة، ومن وجهة النظر الفلسفيّة، هيّ دائرة التوسّط التي تتيح إمكانيّة امتلاك حريّة تقرير المصير المشترك، لكونها توفّر إمكانات الاستخدام العمومي للعقل الذي بوسعه تحرير العمومي من الخاص.

إنّ حجر الزّاوية في عمليّة التشاور يكمن في الاستخدام العمومي للعقل مثلما أشار إلى ذلك إيمانويل كانط في حديثه عن العقل وعن المبادئ التي أتت بها فلسفة الأنوار، إذ يبيّن أنّ مجابهة الحجج هيّ المحكّ الأصلي لإدراك الحقيقة، ومن هذه

المجابهة التي يديرها العقل، تولد الحقيقة. فوسائل الإعلام، تمثّل، بأصنافها المختلفة، على الأقلّ على الصّعيد النظري، الفضاء الملائم والمحرّك الفعّال لضروب الحجاج ومجابهة الأفكار والآراء، اللّذين يحقّقان الوضوح والازدهار لأيّ مجال يصيبه الاستخدام العمومي للعقل. وما كان لقطاع، فكريّ أو غير ذلك، ليزدهر لولا السّجال والجدل والمحاجّة ومقارعة الفكر بالفكر. لقد كانت الخصومات الأدبيّة التي ترعاها الصّحافة المصريّة المكتوبة، منتصف القرن الماضي، محرّكا لازدهار الأدب وفنونه في مصر، وهي التي كانت تدور بين طه حسين وعبّاس محمود العقّاد، وغيرهما من أدباء ومفكّري تلك الفترة.

والمؤسّسة الإعلاميّة من وجهة النظر الميديولوجيّة، هيّ الوسط الذي يتحقّق في حدوده فعل الإعلان، لا على نحو ما يحدث في قطاع الأعمال والتجارة إذ تخضع مضامين الإعلان إلى سيرة تمليها خصائص البناء الإشهاري، بل، كما وصفه إيمانويل كانط، وكما ورد عند هابرماس في نظرته للتفكير الحرّ الذي ينبغي أن تتوفّر له شروط الإعلان حتى يكون قادرًا على تجاوز الفضاء الضيّق والمصالح الخاصّة، وفاعلاً في مستوى اعتبار الرّأي الآخر بمعنى عرض الأفكار على محك الاستخدام العمومي.

فالمؤسّسة الإعلاميّة هيّ، في المقام الأوّل، مؤسّسة إعلانيّة مكوّنة ومؤلّفة لمقوّمات البعد العمومي للأفكار والآراء، وهي التي، في حدود الحيّز العامّ الذي تمثّله، تمنح فعل التشاور أبعاده الديمقراطية [٥٠] والميدياتيكيّة. فالتشاور، بوصفه فعلاً سياسيًّا، لا يتحقق خارج الحيّز العامّ، أي خارج أطر ديمقراطية للحوار والنّقاش.

د) التعبئة والتوجيه

اقترن مفهوم التعبئة على امتداد أكثر من قرن بالدّور الذي تقوم به وسائل الإعلام الجماهيري في المجتمع، والذي وصفه كثير من الباحثين، بشيء من المغالاة، في مجال الاتصال، وعلم الاجتماع، بالدّور المناور، المهيمن على العقول.

فعندما قال مارشال ماك لوهان (Marshall McLuhan) الرّسالة هيّ الوسيلة، كان يقصد في المقام الأوّل القدرة على التأثير والتوجيه من خلال الوسيط الناقل للمضمون، الذي في نظره يعدّ أهمّ من الرّسالة في حدّ ذاتها. هربرت ماركيوز (Herbert Marcuse)، في "الإنسان ذو البعد الواحد" (٥١)، يرى أنّ وسائل الاتصال هيّ وسائل للسيطرة والهيمنة ترمي إلى عسكرة المجتمع وجعله مجتمعًا لاَعقلانيًّا، خاضعًا إلى قيم الفئات القليلة المسيطرة في صلبه. كما يرى في تقنيات الاتصال الجماهيري وسائط لإنتاج ثقافة التخدير والهروب من الواقع، ويتقاطع رأي ماركيوز مع ما ذهب إليه مفكّرو مدرسة فرنكفورت من أنّ وسائل الإعلام هيّ موزّع آلي للثقافة الوضيعة المؤسّسة على منطق التسليع.

فوسائل الإعلام، والتلفزيون بالخصوص، تبدو في خطاب علماء الاجتماع منظومة متكاملة لتوجيه السّلوك ونمذجته. ويبيّن ليو بوغارت (Leo Bogart) في مؤلّفه "عصر التلفزيون"، (٥٢) وهو الذي درس دور وسائل الاتصال الجماهيري في المجال الثقافي، بيّن كيف أنّ الميديا تدفع بالثقافات الخصوصيّة إلى التراجع والاضمحلال لتضع محلّها نموذجًا ثقافيًّا يتبنّاه المجتمع ويسير على منواله. ويوضّح بيار بورديو (Pierre Bourdieu) في كتابه "حول التلفزيون" (٥٣) كيف تعمل آليّة هذه الوسيلة على ممارسة الرّقابة وإقصاء الفكر الناقد، وهو يقصد نموذج السّير على المنوال الذي يفرضه التلفزيون بوصفه تقنية تصنع الإنسان أكثر ممّا يصنعها.

إنّ فعل التعبئة، بمعنى الدعاية قصد الحشد، أقدم من وسائل الإعلام الجماهيري، ولقد ساد انطلاقًا من الظهور الأوّل للأنماط القبليّة والمذهبيّة، كشكل من أشكال السيطرة والإدارة. ويذهب نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) في نقده لآليات الإعلام الجماهيري، (٥٤) إلى اعتبار النظام المذهبي نظامًا منتجًا للدعاية بكلّ أصنافها. ويتحدّث تشومسكي عن القطيع الضّال مشيرًا بذلك إلى إفرازات الأنظمة المذهبيّة القائمة على فكر سياسي يقسّم المجتمع إلى ثلاث طبقات، تقسيمًا تؤمّن استقراره آليات الإعلام الجماهيري : طبقة الأقوياء المسيطرين سياسيًّا واقتصاديًّا، أو المسيطرين اقتصاديًّا، المتواطئين مع السياسيين، وطبقة

المثقفين الذين يحمون مصالح الطبقة الأولى بإضفاء الشّرعيّة على أساليب الهيمنة المستمرّة، ثمّ طبقة التابعين المعروفين عند تشومسكي بالقطيع الضّال، المتفرّج، المتابع لفعل الهيمنة.

ولا يتحقّق هذا التقسيم بمعزل عن استخدام آليّة إعلاميّة، ولا يمكن له أن يعمّر من دون التحكّم في أساليب الدعاية والإعلان التي تغذّي باستمرار عمليّة الحشد، غير أنّ القطيع الذي تحدّث عنه تشومسكي، لا يمثّل وسطًا ساكنًا، خاضعًا باستمرار إلى إملاءات الآلة الإعلاميّة، فقد يحدث أن يبدي بعض أفراد هذه الطبقة ردود فعل رافضة لفلسفة التعبئة والتوجيه كما أورد ذلك بول لازرسفيلد (Paul Lazarsfeld)، عندما بيّن في دراساته، حول تأثير وسائل الإعلام في المجتمع، أنّ الأفراد في فترة من الفترات قد يكتنفهم وعي بما يتعرّضون له من ضبط وتوجيه، فيتبنّون سلوكًا مضادًّا لما ينتظره منهم القائمون بالدعاية والتوجيه.

إنّ ما ذهب إليه لازرسفيلد لا يمكن اعتباره صراعًا فكريًّا وطبقيًّا بين المهيمنين والتابعين، أي بين الطبقة الأولى والثالثة، بالمعنى الماركسي للصّراع، وإنّما يشير، بأهميّة، إلى محدوديّة وسائل الإعلام في صناعة الرّأي وتوجيه السّلوك، ولازرسفيلد هوّ من أسّس نموذج التأثير المحدود لوسائل الإعلام.

وعلى الرّغم من الدور المحدود، نسبيًّا، الذي تؤديه وسائل الإعلام، في التأثير والتوجيه والضبط، فإنّها تظلّ الآليّة المركزيّة لصناعة الرّأي العام في المجتمع، إذا ما أخذنا في الحسبان قدرتها على فرض أجندة يقتدي بمادتها المجتمع. ويبيّن غابريال تارد (Gabriel Tarde) رائد علم النفس الاجتماعي، أنّ الاقتداء هوّ أحد ركائز بنية الرّأي وانتشاره ، وهو أيضًا أساس التنظيم الاجتماعي.

ولكن كيف يتحقّق التوجيه وتسري الدعاية في المجتمع ويتمّ حشد الأفراد الاجتماعيين في عمل وسائل الإعلام الجماهيري. هل يكفي الانتشار الواسع للمعلومات والسّيطرة على شبكات الإعلام والاتصال، لبلوغ هذه الأهداف. لا شكّ أنّ عامل السّيطرة عامل مهمّ في سياق الحال، لأنّ من يراقب الاتصالات يراقب المجتمع بحسب عبارة جون دارسي (Jean D Arcy) الذي تحدّث في ستينيات القرن

الماضي عن نظام اتصالي، لم يعرف كيف يسمّيه، ولكنّه أشار إلى نظام يحقّق للفرد استقلاليّة الاختيار وإمكانيّة الإنتاج والبث بمرونة فائقة، على نحو ما يحدث اليوم على شبكة الإنترنت [٥٥].

إنّ السيطرة على البنية التحتيّة، فعل يتيح مراقبة مؤقّتة للمجتمع ما لم ترافقها سيطرة على البنية الرّمزيّة، بنية القيم والمفاهيم، لأنّ مجرّد امتلاك القاعدة التقنيّة لا يؤدّي بذاته إلى "خلق" الفعل الاجتماعي وصناعة الرّأي، ولنا في ذلك أمثلة عديدة لمجتمعات تملك تقنيات اتصاليّة واسعة، متطوّرة للغاية، ولكنها غير فاعلة على المستوى الإقليمي أو الدولي، وفي حالات كثيرة على المستوى المحلّي ذاته، لعدم توفّر القدرة اللاّزمة لديها على إنتاج المفاهيم والمصطلحات، وللفصل الذي تحدثه (هذه المجتمعات) بين التقني والرّمزي في عمليّة السيطرة، وهو فصل غير جائز كما بيّنه برينو لاتور (Bruno Latour) [٥٦] وميشال كالون (Michel Callon) [٥٧] في غير هذا السّياق.

تمرّ السّيطرة، فضلاً عن التحكّم في البنية التقنية، من خلال التحكّم في البنية الرّمزيّة، أي عبر إنتاج المفاهيم والمصطلحات. ويمكن اختبار صحّة هذه المعادلة في القراءة السيميولوجيّة لتاريخ الهيمنة الأمريكيّة على العالم، هيمنة سياسيّة، ثقافيّة اقتصاديّة، تخلّلتها، بعض الحروب الكبرى. فحرب فيتنام التي استمرّت عقدًا من الزّمن، لم تكن في المعجم السّياسي الأمريكي سوى حربًا على" الخطر الشيوعي" الذي يتهدّد العالم، وكذلك الشّأن بالنسبة إلى الحرب على العراق وأفغانستان : إنّها حرب على "الإرهاب العالمي". وقد تستمرّ الحرب تحت غطاء هذا المفهوم الجديد الذي يغذّي الدعاية لها، وإضفاء الشّرعيّة على إدارتها.

إنّ إنتاج المفاهيم ضرب من ضروب الضبط والسيطرة، لأنّ المفهوم، إذا ما ساد واستقرّ في الوعي الاجتماعي، يغيّر من حزمة القيم في المجتمع بل يتحوّل بذاته إلى قيمة مركزيّة تدور في فلكها القيم الأخرى. ولننظر من جديد في مفهوم الحرب على الإرهاب لنرى كيف انزلق المفهوم من مرتبة التمثّل الذهني، التجريدي للواقع، إلى مرتبة القيمة الضّابطة للسّلوك، وظلّ الفعل السّياسي والثقافي والاجتماعي

بمقتضى ذلك، محكومًا بضوابط القيمة الجديدة للمفهوم، بل إنّ نظام الحياة الاجتماعيّة برمّته بات تعديله يجري على نحو لا يناقض مبدأ الحرب على الإرهاب. وتروي لنا وسائل الإعلام، باستمرار، قصّة التجاوزات التي تحدث في العالم، على أساس الضبط والتعديل، وباسم مكافحة الإرهاب، وهذا يعني أنّ من ينتج المفهوم، ينتج السّيطرة.

هكذا تتضح حزمة الوظائف التي تجسّد معاني السّلطة الرّابعة في عمل وسائل الإعلام، وبوضوحها تتجلّى الحدود الفاصلة بين الإعلام بوصفه نظامًا متعدّد القوى، والرّأي العام كونه بناءً "مشتركًا" للقوّة، لأنّ من علماء الاجتماع، والمختصين بالعلوم السّياسيّة من يعدُّون الرّأي العام السلطة الرّابعة لكونه يشكّل قوّة ضاغطة ومؤثّرة في عمل وسائل الإعلام، ولو أنّ بعضهم، مثل بورديو، يرون في موضوع الرّأي العام، خصوصًا في الديمقراطيات الليبرالية، أي ما نعبّر عنها بالفضاءات المفتوحة، يرون فيها حادثًا عارضًا يتمّ بناؤه لإضفاء الشّرعية على سياسة تُقرّر، وتعزز ميزان القوى في المجمع، وهذه مسألة أخرى ليس من قصدنا الخوض فيها، ضمن هذا السياق.

لكن ما الذي يحدث حتى يتحوّل الاهتمام بالظّواهر الإعلاميّة والاتصاليّة، من سلطة الإعلام، إلى إعلام " فاقد" للسّلطة في ظهور وسائط وأنماط إعلاميّة واتصاليّة جديدة شكّلت ما اصطلح على تسميته بالسّلطة الخامسة في الفضاءات المفتوحة. هل هوّ تغيّر في العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام التقليديّة، أم أنّ القضايا الاجتماعيّة والإيديولوجيّة والعلميّة أصبحت تجد صداها في الفضاء الإلكتروني الجديد، ممّا يمنح هذا الفضاء بعدًا ثقافيًّا- تواصليًّا، هوّ الأصل في ظهور مراكز جديدة لسلطة قديمة أصبحت تعرف بالسّلطة الخامسة.

٢) السّلطة الخامسة

لا بدّ، قبل البدء في الحديث عن السّلطة الخامسة، من فهم طبيعة السّلطة الرّابعة في علاقتها بالسّلطات الأخرى. كيف تعمل، وعن أيّ نظام نتحدّث.

إنّ مفهوم السّلطة الرّابعة، اخترعه بوركي (Burke ١٧٢٩ -١٧٩٧) عام ١٧٨٧ للدلالة على التأثير البارز الذي تحدثه وسائل الإعلام في المجتمع. وليس لهذا المفهوم من معنى خارج أنظمة الحكم الديمقراطيّة القائمة على مصفوفة المبادئ والقواعد والتعاليم التي وضعها لوك (Locke)، ومونتسكيو (Montesquieu)، والمتعلّقة بضرورة الفصل بين السّلطات الثلاثة : التشريعيّة والقضائيّة والتنفيذيّة. ولولا هذا الفصل بين السّلطات الثلاثة، المنطبع بالفكر الليبرالي، لما جرى الحديث عن سلطة رابعة تراقب قوانين اللّعبة الديمقراطيّة والانفتاح والتنوّع في المجتمع.

إنّ الإعلام، في الفضاءات المفتوحة، يمثّل الآليّة التي من خلالها يتحقّق التوازن بين مختلف القوى السّياسيّة والاقتصادية والثقافيّة. ومن أشهر القضايا التي أدّى فيها الإعلام دور المراقب لميزان القوى السّياسيّة، نجد قضيّة ووترغيت (Watergate)، القضيّة ذات الأثر البارز في التاريخ السّياسي الأمريكي، عندما كشف الإعلام [٥٨] عن وجود عمليّة تجسّس كان يديرها الرّئيس الأمريكي رتشارد نيكسون، لحساب حملته الانتخابيّة، أثناء معركة التجديد للرّئاسة، وقد أدّى ذلك إلى استقالته، بعد أن بات من الواضح أنّ الكونغرس سيصوت بالإجماع لعزله.

ومن القضايا التاريخيّة الكبرى أيضًا، تلك التي قام فيها الإعلام بدور حاسم في فضح الأدوار السياسيّة للحكومات في العالم، قضيّة إيران غيت (Irangate) المتعلّقة بالسّياسة الأمريكيّة – الإسرائيليّة في الشرق الأوسط ، وهي القضية ذات الأبعاد المحليّة والإقليميّة والدوليّة [٥٩] التي قادت أطوارها إلى فقدان الولايات المتحدة لمصداقيّتها في العالم عندما تمّ الكشف عن صفقة لبيع الأسلحة الأمريكية، إلى إيران، عن طريق إسرائيل.

إنّ السّلطة الرّابعة، هي النتيجة الطبيعيّة للفصل بين السّلطات الثلاثة، إنّها حينئذ مغروسة في العقل الاجتماعي الذي يعيش التنوّع ويجيز الاختلاف. ولكن من المفكرين مثل غوشي (Gauchet)، الفيلسوف والمؤرّخ الفرنسي، من يرى أنّ هذه السّلطة الرّابعة ليست إلاّ استجابة للسّلطات الأخرى بكلّ أجناسها، ولا تعدو أن

تكـون دعمًـا للهيمنـة لمـن يملكـون القـرار، وهـذا مـا ذهـب إليـه سـتيوارت هـول (Stuart Hall) أحد روّاد النظريّة الثقافيّة النقديّة [٦٠] مـن أنّ وسـائل الإعـلام ليسـت إلاّ وسـائل للهيمنـة الـتي تمثّـل الأسـلوب السّـائد المناسـب بـين مـن يملكـون ومـن لا يملكون، فهي، في الظّاهر، تعكس الواقع الاجتماعي، ولكنها في واقع الأمر تصنعه طبقًا لأجندة من هم في مراكز القوّة. التوجّه ذاته نجده عند مفكّري مدرسة فرانكفورت [٦١]، الذين يعتبرون وسائل الإعلام محرّكًا ديناميًّا للاحتكار الرأسمالي وامتدادًا للهيمنة الرأسمالية.

وفي ضـوء هـذه المفارقـة، بـات الـتفكير في إعـادة النظـر في مفهـوم السّـلطة الرّابعة، ضرورة ملحّة في أوساط الباحثين والمهنيين المنتسبين لقطاع الإعلام. ولقد بدأ ينتعش هذا الاهتمام منذ عقود، خصوصًا مع حلول العولمة التي لم تكن في أيّ طور من أطوارها موجة اقتصاديّة خالصة تجتاح العالم، بل كانت أيضًا عولمة للثقافة وللإعلام. فالعولمة قد أنتجت إمبراطوريات إعلاميّة ضخمة، يفوق ثقلها السّياسي والاقتصادي والثقافي ثقل بعض الدول أحيانًا، وتعمل بمنطق تحقيق الأرباح والسّيطرة، بما يجعلها خالية من كلّ حسٍّ مدني مشحون بإرادة إنتاج السّلطة الرّابعة. وعلى الرّغم من تداعيات تيّار العولمة في هذا المجال، تبقى الفضاءات المفتوحة، الديمقراطيّة مسرحًا لوجود أدوار فاعلة للإعلام، لذلك يغيب طرح مفهوم السّلطة الرّابعة في الفضاءات المغلقة الشموليّة، التي لا وجود فيها للفصل بين السّلطات الثلاثة التقليديّة، أي لا وجود فيها لسلطة مضادة لسلطة الدولة السّياسيّة، فالسلطات جميعها حزمة واحدة في رحاب مؤسّسة واحدة يديرها فكر واحد لا يجيز التمايز والاختلاف.

إنّ وجود مركزيّة في الإدارة والقرار، يلغي التشاور بوصفه وظيفة من وظائف الإعلام تهدف إلى إضفاء الشرعيّة على التوجّهات الكبرى في المجتمع، ويظلّ الحديث عن مجموعات الضغط، وعن مؤسّسات المجتمع المدني، والفضاء العام، لا معنى له في غياب الاختلاف ومنح الاعتبار للرّأي المضاد. كما أنّ المركزيّة ذاتها تتحوّل إلى موزّع آليّ للإيديولوجيا والرّعب، وهو الذي يعطّل، بطبيعته تلك، إيجاد

الحلول للمشكلات الاجتماعيّة المطروحة، لأنّ النزاعات الفردية، والاجتماعيّة، كما ورد في فلسفة الحق عند هيجل (Hegel 1770-1831) [٦٢] وليبنيز (Leibniz 1646-1716)[٦٣] أو في فلسفة العدل مع أكسيل هونيث (Axel Honneth 1949)[٦٤]، لا يتم تجاوزها إلاّ في حدود فكر سائد يقبل الاعتراف بالرّأي الآخر.

وأمام استفحال حقيقة عولمة الإعلام التي رافقتها، في الأنظمة الشموليّة، حقيقة احتكار السّلطة لوسائل الإعلام، ظلّ الإعلام في هذه الأنظمة خاليًا من أدواره بوصفه سلطة رابعة، بل نجده في الحالتين كلتيهما، يعمل على ألاّ يكون سلطة رابعة، لأنّه في واقع الأمر، لكي يتحوّل الإعلام إلى سلطة رابعة، حتى وإن تعلّق الأمر بالفضاءات المفتوحة، لا بدّ كذلك، من وجود حسٍّ مدني وإرادة فرديّة وجماعيّة، يتخذان من الإعلام مرصدًا وجهازًا فاعلاً لفضح التجاوزات الجارية في المجتمع، إذ لا يكفي أن يتوفّر شرط الفصل بين السلطات الثلاثة ليتحقّق بشكل آلي مشروع السّلطة الرّابعة.

إنّ السّلطة الرّابعة مشروع مدني مؤسّس على الوعي بالذات بالمعنى الفلسفي الذي ذهب إليه هيجل والمتمثّل، في جانب منه، في الاعتراف بالآخر[٦٥]. فالسّلطة الرّابعة ليست سلطة إلزاميّة مثل سائر السّلطات الثلاثة، إنّها مجرّدة من أيّة قاعدة إجباريّة تكون تحت تصرّفها، ولكنها في مقابل ذلك، قائمة على الأخلاق في مفهومها الهيجلي، الذي يرى في الأخلاق سلطة بحدّ ذاتها تتولّى مراقبة مدى احترام القانون في المجتمع. فالأخلاق، هيّ كلّ ما يتبقّى عندما يتوقّف تطبيق القانون، وهي التي تحكم "دستور" السلطة الرّابعة، إن لم تكن هيّ الدستور بذاته.

من هذا المنظور، تظلّ السّلطة الرّابعة، نظريًّا على الأقلّ، تيّارًا من القيم الأخلاقيّة، يخترق المجتمع، ليعدّل ما يصيب النظام الاجتماعي من خلل واضطراب، لأنّ الأخلاق، أيضًا، كما يعرّفها إميل دوركهايم (Emile Durkheim 1858-1917) [٦٦]، هيّ إنتاج يحقّقه "الضمير الجمعي الذي يجسّد مطالب المجتمع". فهي حينئذ، المحرّك الأساس للتغيّر الاجتماعي الذي يساعد على صيانة التوازن الاجتماعي وحفظه. ولننظر من جديد في أبعاد القضايا الكبرى التي أدّى فيها

الإعلام دورًا حاسمًا، كونه سلطة رابعة، لنجد أنّ مجرّد طرحها وعرضها، بوصفها قضايا مرتبطة بالحقّ الطبيعي للفرد وللمجتمع، ينبثق من رحم الأخلاق الموضوعيّة، غير التي وصفها أفلاطون، من أنّها جوهر مكنون في عالم المثل، الذي يختلف عن العالم المحسوس، بل الأخلاق الموضوعيّة كما بيّنها هيجل من خلال تحديده للميادين التي تتحقّق فيها، وهي العائلة والمجتمع المدني والدولة. والمقصود من ذلك، في منظور هيجل، أنّ الأخلاق تبلغ معانيها الموضوعيّة الكاملة حين تُمارس في مستوى المجموعة، إذ لا معنى أن تتجلّى حقيقتها خارج الميادين المشتركة، التي يلقى الفرد في حدودها اعترافا بفردانيته، وآرائه، وميوله، واتجاهاته الفكرية والعقائديّة، لذلك نجد هيجل يدعو إلى التحوّل من الأخلاق الذاتيّة إلى الأخلاق الموضوعيّة. ونراه في خطابه حول الزّواج، يبيّن أنّ هذا القران لا يتأسّس على حقيقة الرّغبة الجنسيّة الخالصة، مثلما يذهب إلى ذلك البعض من علماء النفس والفلاسفة [٦٧] إنّما هوّ اقتران إيطيقي (ethique) بدرجة أولى تتحقّق، بواسطته الموضوعيّة، من خلال الإنجاب، وهو مرحلة لا غنى عنها للانخراط في الحياة الإيطيقيّة، لاعتبار الزواج قائمًا كذلك على الاختلاف الطبيعي بين الجنسين، وهو اختلاف يكتسي أيضًا، بمقتضى الاقتران، أبعادا فكريّة وأخلاقيّة تؤهّل الفرد للاندماج في نظام المجتمع المدني، أي للاندماج في منظومة الصّراع المكيّف لحركة التغيّر في المجتمع. والمجتمع المدني هوّ الوسط الموضوعي الذي يحقّق في حدوده الفرد فردانيّته " بواسطة " الآخرين الذين يعترفون له بحق الاختلاف، في الرّأي والتعبير والاختيار والعقيدة... ويمارس فيه حرّيته بالمعاني الفلسفيّة للكلمة.

من هنا نفهم، كيف لا يعمل الإعلام كسلطة رابعة في الأنظمة الشموليّة التي لا يمثّل فيها المجتمع المدني وسيطًا بين العائلة والدولة، لأنّ المجتمع المدني، في الأنظمة ذاتها خال من كلّ أشكال الصّراع القائمة على حريّة الفكر والممارسة، والمنتجة للتغيّر بوصفه ضرورة اجتماعيّة، فالأنظمة الشموليّة لا تقبل ولا تجيز إلاّ الصّراع الذي تديره الأجهزة الرّسميّة للدولة لتأمين مراقبة الفكر والمجتمع، فلا

مجال، في فضائها، للصراع بين المؤسّسات الصّغرى والمؤسّسات الكبرى، ولا مجال للصّراع بين أرباب الأعمال والهيئات النقابيّة، والصّراع بين الأجيال، ولا مجال كذلك للصّراع بين الإعلام والسّلطة بكلّ معانيها، لأنّ الإعلام بحدّ ذاته، هوّ امتداد للسّلطة، بل هوّ إحدى أدواتها الفاعلة في عمليّات ضبط المجتمع وإنتاج أخلاقه.

فالأخلاق السّائدة، في الأنظمة الشموليّة، هيّ حينئذ أخلاق الدولة، إذ لا دور، ولا وجود أصلاً لمجتمع مدني، كما وصفه غرامشي، مجتمع يقاوم ثقافة الاستبداد وسلطة الرّأي الواحد. فالدولة، في سياق الحال، هيّ الكيان الكبير المحتكر للصّراع، والمحدّد الوحيد لإطار الأخلاق التي تحكم المجتمع. وكما تكون أخلاق الدولة، يكون النظام الاجتماعي، وتكون حالة المجتمع.

ويجدر أن نشير في مضمارنا هذا إلى أنّ المشكلات التي يتخبّط فيها الإعلام العربي ليست، في جوهرها، من طبيعة، سياسيّة، أو ذات صلة بالتكوين والتدريب والتحكّم في مجال وسائطي لا يروم الاستقرار، كما يزعم كثير من المهنيين وأصحاب القرار عندما يذهبون في تفسيرهم للوهن المستفحل في الصناعة الإعلاميّة والثقافيّة إلى أنّ العلّة كامنة في مستويات التكوين والتدريب المترديّة. كلاّ، إنّها مشكلة أخلاق بدرجة أولى، أخلاق غائبة عن الممارسة السّياسيّة والفكريّة والثقافيّة والميدياتيكيّة بالخصوص.

إنّه من الخطير أن تغيب الأخلاق عن كلّ أشكال الممارسة الفكريّة والثقافيّة، إذ في غيابها تكبر مظاهر الاستبداد وتستفحل في المجتمع بما يجعل الانصياع للفكر المهيمن قاعدة كليّة ضابطة، والخوف قيمة مستبطنة، تحكم النظام العلائقي الاجتماعي وتدير آليات إنتاج الأفكار. ونجد الإعلام في هذه الحالة يعمل كسلطة منتجة للخوف والاستبداد بدل العمل على إنتاج الوعي بأهميّة الاختلاف والاعتراف بالآخر وفضح الانحرافات داخل المجتمع، ويلحق هذا الوضع بطبيعة الحال ضررًا بالأخلاق الذاتيّة الكامنة في الفرد، لأنّ الأخلاق، كما يبيّنها، من ناحية أخرى، جون جاك روسّو، (J.J Rousseau) [٦٨] ليست موضوعيّة

بالكامل، إنّما أليافها مكنونة في الإنسان، ولا يحتاج الإنسان، لكي يظل أخلاقيًّا، إلى ملكة التحليل والتفكير أو إلى درجات متقدّمة من العلم والمعرفة، إنّما يتسنّى له ذلك بما تكتنزه الذات الإنسانيّة من بذور أخلاقية يحجبها المجتمع. فالإعلام الذي ينتج الخوف، فضلاً عن كونه ينحرف في وظائفه عن مساره الأصلي المتمثّل في الاهتمام بالشأن العامّ، فإنّه يدمّر الألياف الأخلاقيّة الموضوعيّة والذاتيّة معًا، ويجذّر القطيعة في المجتمع.

من هذا المنطلق يمكننا تفسير التباعد بين الواقع الاجتماعي والواقع الميدياتيكي [٦٩] في الفضاءات المغلقة بغياب نظام أخلاقي يحقّق الوصل الفاعل لفهم الشأن العامّ والاهتمام به، لأنّ القضيّة برمّتها كامنة في كيفيّة "خلق" هذا الوصل المحدث لتحرير المجتمع من هيمنة الفكر الواحد. والوصل، بوصفه فعلاً اجتماعيًّا، يرتبط عند هابرماس بموضوع الأخلاق. ويتحدّث هابرماس، في هذا الصّدد، عن الأخلاق التواصليّة معتبرًا هذه القيمة، شرطًا أساسيًّا من شروط تشكّل مجال عامّ، يعمل من دون ضغوط، لأنّ الأخلاق التواصليّة في نظره لا تنتجها سلطات ضابطة بشكل من الأشكال، إنّما تنبثق من رحم النشاط التواصلي، أو ما يسمِّيه هابرماس بالعقل التواصلي القائم على التذاوت والتفاعل والتفاهم والاعتراف المتبادل، والمحقّق لما يصفه كذلك بالفاعليّة التواصليّة. فالعقل التواصلي هوّ الأصل في انفتاح الواقع الميدياتيكي على الواقع الاجتماعي، بل وشرطه الأساسي لكي يشمل الانفتاح تجليّات الزمن الاجتماعي بأكملها، وهو الأصل كذلك في "خلق" الشروط الملائمة لحدوث التفاهم وظهور المجال العامّ.

إنّ الإعلام في الأنظمة الشموليّة التي عبّرنا عنها بالفضاءات المغلقة، يعمل خارج نظام العقل التواصلي، وبعيدًا عن تحقيق فاعليّة تواصليّة، يكون فيها الشّأن العامّ موضوع نقاش وتحاور وتفاهم. فهو يسعى، باستمرار، إلى ترسيخ قيم النظام السياسي المهيمن والاعتراف المباشر برموزه، على نحو يحجب مشاغل المجتمع وانتظاراته، ويتجاهلها عند الاقتضاء. إنّه إعلام يرمي إلى حدوث الانصياع وتحقيق

الطاعة، ولا يتسنّى له بطبيعته تلك، تحقيق التفاهم والتذاوت المشترك، واكتساب الصفة الحقيقيّة للسلطة الرابعة.

نفهم، في المقابل، كيف يكون الإعلام في الفضاءات المفتوحة سلطة رابعة في وجود أخلاق تواصليّة تعمل على إزاحة المركز في العمليات الاتصاليّة الجارية في المجتمع، وتنسج خيوط المشروع المشترك الذي يظلّ، بتحقيقه للتقارب والتفاهم، هوّ المركز الحقيقي للتفاعلات الاجتماعيّة.

ولكن التفاعلات الاجتماعيّة لم تبق على حالها في حدودها الضّيقة التي يمثّل فيها مجال هابرماس الكلاسيكي، الفضاء العامّ المتميّز لممارسة حريّة الاختلاف وحريّة التفكير والاعتراف بالآخر. إنّ الأنشطة التواصليّة المتدفّقة اليوم تحوّلت، في جزء كبير منها إلى الفضاء السيبرني الجديد،(٧٠) الذي بات يحتضنها في حضور بيئة تقنية مندمجة، متطورة، برز فيها فاعلون جدد تغيّر بمقتضى حضورهم السّوسيولوجي والميدياتيكي العديد من المفاهيم مثل مفهوم قادة الرّأي Leader of opinion ومفهوم حارس البوابة Gatekeeper والأهمّ من ذلك هوّ تغيّر هندسة الفضاء العام في حدّ ذاته.

ويطرح تغيّر المفاهيم ضرورة التفكير في المجال العامّ الجديد كونه فضاءً مفتوحًا للتعبير وإبداء الرّأي الحرّ. هل يجوز اعتبار هذا الفضاء السيبيرني مجالاً عامًّا يجري فيه الحوار على نحو يقود المجتمع المدني إلى إدراك قضاياه ومحاورة ذاته وتحديد احتياجات المجتمع من الدولة بعقلانيّة خالصة، وهو المنحى الذي طبع مقاربة هابرماس (Habermas) للمجال العامّ، أم أنّه الفضاء المتشظّي إلى قبائل وعشائر، يصفها ميشال مافيزولي (Mafesoli) على أنّها السّمة البارزة لأشكال التآلف الاجتماعي الحديث (Le temps des tribus)، أم هوّ فضاء الجماهير المتعدّدة على حدّ عبارة نسي فريزر (Fraser) الذي تسكنه صراعات يحكمها التفاوت الطبقي، ولا يرقى بصفته هذه إلى مرتبة المجال العام.

ولمّا كان مجال هذه الدراسة ليس الخوض فيما إذا كان الفضاء السيبرني مجالاً عامًّا أم لا، فذاك اهتمام يتطلّب عملاً مفاهيميًّا تحليليًّا نقديًّا مستقلاً، يمرّ

بسياقات المجال العام وشروط تشكّله، فإنّنا سننطلق من حقيقة ارتباط السلطة الخامسة بموضوع المجال العامّ، ولنقل، في تعبير أشمل، إنّ الإعلام في كلّ طور من أطواره لم يمارس دوره بوصفه سلطة إلاّ لكونه يمثّل مجالاً عامًّا يمتلك القدرة على التأثير في بناء الرّأي العام والقدرة أيضًا على التعبئة والحشد. وأن تتوافر شروط الإعلان للأفكار، بالمعنى الذي ذهب إليه إيمانويل كانط (٧١) وشروط تأثيرها في صناعة الرأي العام وتوجيهه، تلك حينئذ مقوّمات السّلطة في بعديها السوسيولوجي والميدياتيكي (الإعلامي والأخلاقي).

لا يخلو الفضاء السيبرني من وجود شروط الإعلان لمختلف القضايا الفكرية والثقافيّة والإيديولوجيّة والاقتصاديّة، وتعدّ مجالاته محرّكًا قويًّا للتعبئة والحشد، فضلاً عن كونها مسرحًا مفتوحًا لصناعة المعنى وللتواصل. والأهمّ من كلّ ذلك هوّ أنّ هذا الفضاء ظلّ يمثّل آليّة فعّالة للمراقبة في بعديها الفلسفي والسّوسيولوجي (٧٢)، وكذلك في بعدها الميدياتيكي المشحون بالمفارقات المثيرة.

فمن ناحية يبدو الفضاء السيبرني مجالاً يتصرّف فيه الأفراد بحريّة فائقة داخل هوّيات مستعارة تجنّبهم تبعات الأقوال والأفكار الخصوصيّة والخطيرة الصّادرة عنهم والتي يتعاملون من خلالها مع نظرائهم ويعملون في سياقات معيّنة على ترويجها. ولعلّه الجانب الأكثر إثارة وخطورة معًا في نظام الإنترنت، أن ينتحل المستخدمون هوّيات افتراضيّة توفّر لهم نوعًا من الحصانة القانونيّة والأخلاقيّة، وتساعدهم كذلك وبشيء من "الأريحيّة" على تحقيق ذواتهم الاجتماعيّة.

ولكن نظام الإنترنت بهندسته الرّقميّة الدقيقة المعقّدة يسمح في المقابل وعند الاقتضاء، برصد آثار الهويات المستعارة أو الافتراضيّة والكشف عن وجهها الاجتماعي، لأنّ الهويّة الافتراضيّة ليست افتراضيّة خالصة، إنّها مبنيّة على هويّة اجتماعيّة يمكن الوصل إليها عن طريق البصمات الافتراضيّة. فالمراقبة، ممكنة حينئذ، وقد تبدأ من لحظة وضع حجر الزّاوية الأوّل للهويّة الافتراضيّة أو الحقيقيّة وتستمرّ في نسق متصل وغير متصل يمكن أن يطأ أيّ نشاط جارٍ في الأجواء السيبيرنيّة برمّتها.

غير أنّ هذا الصّنف من المراقبة على خطورته وأهميته في الوقت ذاته ليس هوّ الذي يشكّل مفاصل السّلطة الخامسة التي تمثل الإنترنت مسرحها الحقيقي، إنّما نعني بالمراقبة تلك التي أسميناها بالميدياتيكيّة، الجارية في فلك المواقع الإخبارية والاجتماعيّة والمدوّنات. ويمثّل جميعها، مثلما أشرنا، عصب الإعلام الجديد.

إنّ هذا الصّنف من المراقبة لا يحدث بشكل دقيق منظّم، لكونه أوّلاً، قدرة عامّة يقبل عليها أيّ مستخدم للشبكة لا لغرض المراقبة في حدّ ذاتها ولكن للقيام بعمليات اتصاليّة أضحت جزءًا من الأنشطة اليوميّة العاديّة، إنتاجيّة كانت أو تفاعليّة قد تؤول في آخر المطاف إلى تحقيق نوع من المراقبة كإبداء وجهات نظر في موضوع متصل بالشأن العامّ، أو مناقشة قضيّة أودعتها المؤسّسات الإعلاميّة التقليديّة دوّامة الصّمت. ثمّ لأنه من ناحية ثانية، يتعرّض بوتيرة مضطربة إلى متابعة عمل وسائل الإعلام الجماهيري بمختلف عناصرها وحلقاتها الاجتماعيّة، إمّا بالتحليل وإمّا بالنقد وإمّا بالكشف والتسريب معًا.

وتتمثّل هذه المتابعة، أوّلا، في رصد مستويات المعالجة الإعلاميّة التي تقوم بها وسائل الإعلام الجماهيري لمختلف قضايا المجتمع، ودراسة مدى ارتباطها بالواقع الاجتماعي من ناحية ثانية. وتتحقّق المتابعة ضمن حلقات التواصل الإلكتروني بصيغ وأشكال بناء متعدّدة، وباستخدام ضمائر مختلفة، وعبر سجلاّت لغوية متنوّعة تراوح بين العاميّة والفصحى وبين التصوير باللّفظ وبغير اللّفظ. والحاصل من كلّ ذلك هوّ إبراز علاقة "التكامل" بين الواقع الميدياتيكي الذي تصنعه الميديا الجماهيريّة الملقّبة باسم السّلطة الرّابعة، والواقع الاجتماعي الذي يعيشه النّاس.

فالمتابعة - كونها مصطلحًا استخدمه رولان بارت (R.Barthes) لوصف علاقة "التكامل" بين النصّ والصّورة، وقد سبقت الإشارة إليه في الفصل الأوّل من هذا العمل، ثمّ إنّها نشاط فكري وإعلامي يقوم به مستخدمو الإنترنت بشكل عام- تحتل قيمة سوسيولوجيّة وإيديولوجيّة بارزة الأهميّة في بناء الرّأي العامّ، وكذلك - وهذا هوّ الأهمّ في الموضوع- التأثير في عمل وسائل الإعلام بالقدر الذي

يجعل هذه الوسائل تعمل تحت مجهر من كانوا يمثلون قاعدتها الأساسيّة لأن تكون سلطة رابعة.

إنّ من كانوا يمثّلون القاعدة الأساسيّة للسّلطة الرّابعة، وهم في أدبيات الإعلام والاتصال أفراد المجتمع الجماهيري، أصبحوا اليوم قلب آليّة التفكيك التي نطلق عليها اسم السلطة الخامسة. فهؤلاء الأفراد يمارسون تفكيكيّة يقول عنها دريدا في إحدى السياقات (٧٣) أنّها غير منهجيّة وغير علميّة وغير فلسفيّة، تفكيكيّة يتسنّى لنا وصفها بأنّها "شعبيّة" أو هيّ كذلك. وتتمثّل في خلخلة منظومة النصوص والقواعد التي قام عليها الإعلام الجماهيري التقليدي كسلطة رابعة، تمارس نفوذها على حركة التغيّر في المجتمع.

فالسّلطة الخامسة، وهي المنبثقة ممّا ذكرنا أنّها آليّة التفكيك النشطة في الوسط السيبرني، ليست ضدَّ السلطة الرّابعة لمجرّد أنّها هدم للقواعد الإعلاميّة والصّحفيّة الكبرى التي ظلّ يعمل بها الإعلام الجماهيري على امتداد أكثر من قرن. وليست كذلك امتدادًا له في المقابل، وليست في آخر الأمر نهاية السلطة الرّابعة، إنمّا هيّ أسلوب جديد لبناء الواقع الاجتماعي خارج القوالب الميدياتيكيّة المهيمنة والضوابط المعتمدة في صناعة المعنى، وهي أيضًا طريقة مثيرة في الكشف، تراوح بين الواقعيّة والرّومانسيّة. لقد تجلّت السلطة الخامسة بمثابة القدرة العامّة على بناء الواقع من خلال إعادة إنتاج الإيديولوجيا السّائدة في المجتمع، وهي التي كانت تروّج لها الوسائل التقليديّة للإعلام الجماهيري، ممّا يعني أنّ هذه القدرة العامّة التي يمثّلها الأفراد الاجتماعيون بمختلف فئاتهم ومواقعهم، ما كان لها أن تكون كذلك لولا قدرتها على مراقبة عمل وسائل الإعلام ومتابعة أساليبه لصناعة الواقع، مدفوعة في عمليّتي المراقبة والمتابعة بما يتيحه الفضاء السيبرني من إمكانات رقميّة فاقة في الإعلان والتواصل والتفاعل.

٣) الفضاء السيبرني بين العقل الأداتي والعقل التواصلي

إن الإعلام الجديد يمكن عدّه اليوم، مثلما ذكرنا في غير هذا السّياق [٧٤] "نظامًا عكسيًّا لنظام إعلامي لا يزال يستند، في عمله، إلى مصفوفة من القواعد والضوابط والقوانين التي تحكم مجاله وتراقب توازنه، وذلك لما ينطوي عليه من نقض للتقاليد المعرفيّة والمهنيّة المكوّنة للبيئة الإعلامية التقليديّة. فالإعلام المأسس أصبح يقابله اليوم الإعلام بصيغة الفرد، والرّسائل المبنيّة بدأ يغمرها تدفّق فائق لرسائل متحرّرة من ضوابط التحرير والكتابة، والحرّية النسبيّة ظلّت تقابلها حرّية مطلقة تسري وسط فضاء سيبرني، والحديث عن الموضوعيّة تراجع أمام استفحال مظاهر الذاتيّة المفرطة، والحياة الخاصّة احتلّت صدارة عرض الأحداث والإعلان عنه في الإخبار وغير الإخبار". ويجري الحديث اليوم عن سلطة التدوين بوصفه شكلاً من أشكال مراقبة ما يجري على الصعيدين الاجتماعي والميدياتيكي. وصورة ذلك هو أنّ التدوين بوصفه نشاطًا اتصاليًّا وممارسة اجتماعية رمزية تتحقّق بواسطة اللّغة، يستبطن فعل تحقيق الذات، و"فضح الانحرافات" في المجتمع. ولكنّ التدوين، على الصّعيد الرّمزي، يمثّل كذلك ضربًا من ضروب الصّراع من أجل الاعتراف، الاعتراف بالحقّ في الاختلاف، والحق في إبداء الرّأي والتعبير والحق في المراقبة والتصدّي لجدليّة الهيمنة التي يمارسها الإعلام المأسس بالمعنى المتداول في الفلسفة الماديّة، ونجده عند ألكسندر كوجاف (Alexandre Kojeve 1902-1968) أكثر وضوحًا [٧٥]، خصوصًا في قراءته لفلسفة هيجل، حين يقرّر أنّ هذه الجدليّة لا تعدو أن تكون جدليّة السّيد والعبد. وأصل العقدة في جدليّة الهيمنة، هوّ الصّراع في بعديه الفكري والتاريخي. فالإنسان يصارع من أجل أن يكون حرًّا، والمقصود بالحريّة في هذا الصّدد، هوّ أن يعترف بوجوده الآخرون كذات متميّزة، مختلفة لا تقبل الضغوط، ذات لها ميولها واتجاهاتها وكذلك التزاماتها إزاء المجموعة. ويذهب هيجل إلى القول، في هذا الصّدد بالذات، إنّ الإنسان مستعدّ للصّراع حتى الموت من أجل نيل العزّة والاعتراف والشرف. فالإنسان في المنظور الهيجلي يتميّز على الحيوان بوصفه كائنًا غائيًّا يصبو إلى انتزاع الاعتراف بقيمته من الآخرين، ويعمل

حتى الموت على تحقيق ذلك. ويرى هيجل في سعي الإنسان وصراعه لانتشال الاعتراف، المنشأ الحقيقي لتطوّر المثل الأخلاقيّة العليا.

يمكن، إلى حدّ مّا، اعتبار الفضاء السيبرني الجديد حينئذ ميدانًا للصّراع الذي يتحقّق رمزيّا باستخدام اللّغة، ومجالاً متميّزًا لكسب الاعتراف المفقود لدى العامّة. وإذا كانت اللّغة هيّ الأداة العمليّة المستخدمة في إدارة الصّراع، فإنّ إنتاج المعنى هو الفاعل الحقيقي في تأسيس الحوار ونزع الاعتراف. وينزّل هابرماس اللّغة مرتبة مركزيّة في تشكّل بنية الأبعاد التواصليّة، وخلق العلاقات الحواريّة التي يرى فيها السبيل الناجع لتحقيق المشاريع المشتركة المعترف بها بين الذوات. وهنا نفهم كيف أنّ هابرماس تخلّى عن مسلّمة الوعي وصراع الطبقات الأونطولوجيّة لحساب اللّغة متحوّلاً بذلك من الذات إلى التذاوت لأنّ اللّغة هي تصوّر وتمثّلٌ للعالم، والاتصال يحلّ عندما يحدث اختلاف حول هذا التمثّل.

إنّ النشاط التواصلي الحثيث، الجاري على شبكة الإنترنت، تحقّقه اللّغة، ويؤمّنه إنتاج المعنى في أبسط مظاهره، لكونه ضربًا من ضروب التفاعل الحاصل بواسطة الرّموز. إنّه نشاط، فضلاً عن كونه موجّهًا نحو التفاعل وتحقيق الذات عبر نزع الاعتراف، فإنّه في المقابل يعيد رسم هندسة الوظائف التي يؤديها الإعلام التقليدي وقد حدّدناها في المراقبة والتشاور والتنشئة والتعبئة. ويتجلّى ذلك بوضوح في تنامي عدد المدونات وتزايد المواقع الإخباريّة والعلمية والثقافيّة، ومواقع التنشئة والتسلية والخدمات، ومواقع الدردشة، ومنابر الحوار (٧٦).

ولا يتوقّف الأمر عند حدّ إعادة الرّسم، بل إنّ ما نسميه اليوم الإعلام الجديد يزيد من تأثير هذه الوظائف ونفوذها في الوسط الاجتماعي، على الرّغم من كون هذه الوظائف تدور في فلك لا يخلو من الفوضى بالمعنى الفيزيائي للكلمة. والسبب في ذلك يعود أوّلا، إلى تحرّر آليّة إنتاج المعنى من كلّ أشكال الضغوط، ثمّ إلى السّرعة والمرونة الفائقة التي من خلالها يتحقّق التبادل والتفاعل. ويجدر الملاحظة في هذا المضمار، أنّ الرّهان الحالي يتحوّل باتجاه استخدام أنماط الإعلام الجديد، على كلّ الأصعدة، ويكفي الوقوف عند أهميّة الأدوار التواصليّة والتعبويّة الفعّالة

التي أدّتها المواقع الاجتماعيّة في تحريك أحداث الثورات العربيّة ومتابعتها بكيفيّة غيّرت من قوانين لعبة الكشف والحجب التي يمارسها الإعلام الجماهيري الكلاسيكي في بناء الواقع. كما يجدر الإشارة إلى أساليب الحشد الرّقمي خلال الانتخابات الرّئاسيّة الأمريكيّة الأخيرة، حيث مثّلت هذه المواقع أداة الحسم في العمليّة الانتخابيّة، وغيّرت من تقاليد اللّعبة الديمقراطية في أمريكا بالخصوص.

ولكن النشاط التواصلي الجاري في الفضاء السيبرني، إنما هو في جزء واسع منه نشاط تديره العقلانيّة الأداتيّة التي بنى أسسها النظريّة ماكس فيبر[٧٧]، فهو، في ظاهره نشاط يحقّق شروط السياق التواصلي المتميّز، الموصوف عند هابرماس بـ :" الفاعليّة التواصليّة "، ولكنّه في واقع الأمر "فاقد للمعنى" بالمعنى الكلاسيكي للتأليف والبناء، وذلك في مستويات جمّة، فهو لا يعدو أن يكون نشاطًا عقلانيًّا ينحصر الاهتمام في حدوده بالأداة أكثر من التركيز على إنتاج المعنى.

وهكذا عندما يتعلّق الأمر بالتواصل، في حضور تقنية اتصاليّة متطوّرة، يكون السّؤال مطروحًا باتجاه أنجع الوسائل وأكثرها فعاليّة في نشر المضمون ومنحه أبعادًا إعلانيّة بالمفهوم الكانطي، بدل الاجتهاد في غزل المعاني والتنقيب عن أجودها وأكثرها بلاغة وبيانًا. فالكشف عن أحداث الثورات العربيّة الأخيرة المستمرة حتى كتابة هذه الأسطر، ومتابعة أطوارها، لم تؤدّه بلاغة الكلمات ولا بلاغة الصّور، ولو أنّ هذه الألوان البلاغيّة كانت قيّمة إذا أردنا النظر إلى محتواها من خلال عمل سينمائي يقوم على التفكيك. إنّ الكشف عن أطوار الثورات العربيّة أحدثته بلاغة الإعلان من حيث كونه قدرة عامّة، مثلما أشرنا إلى ذلك سابقًا، يقدر عليها كلّ مستخدم لشبكة الإنترنت. ونستحضر من جديد مثال الانتخابات الرّئاسيّة الأمريكيّة الأخيرة لنتبيّن، مرّة أخرى، أن مرشّح الحزب الديموقراطي، لم يراهن على بناء نصوص مبنيّة بناء محكمًا بالمعنى البلاغي للكلمة لبثّ برنامجه الانتخابي والتأثير في نسب عليا من فئات الناخبين للفوز بالرّئاسة، بقدر ما كان رهانه مطروحًا بقوّة في مستوى اختيار الميديا الأوسع شعبيّة والأكثر تغلغلاً في واقع المجتمع والأكثر استخدامًا في الولايات المتحدّة الأمريكيّة. ذلك ما نسمّيه

بلاغة الإعلان، عندما تتغلغل مضامين الإعلام والاتصال بسرعة فائقة وتستقرّ على نطاق شعبي واسع في المجتمع، مثيرة موجات من التفاعل الاجتماعي في كلّ الاتجاهات.

هكذا يمرّ التفكير في التواصل عبر التفكير في الميديا المفتوحة المحدثة للتأثير، والتي، بمقتضاها، تتحوّل الأفكار إلى قوّة فاعلة في المجتمع. فالميديا المفتوحة من هذا المنظور هيّ الوسط الذي تتحدّد فيه الأنشطة الاجتماعيّة سوسيولوجيًّا وفكريًّا وإيديولوجيًّا، ويتحقّق فيه التذاوت كفعل يؤسّس لوجود مجتمع مدني يجيز الاعتراف بالفرد وبحقّه في التعبير والاختلاف. ولكنها من جهة أخرى، نجدها تعمل على أرضيّة هشّة تفتقد إلى الأخلاق، ويتجلّى ذلك بوضوح في التدفق الهائل للإنتاج الإعلامي والاتصالي، عبر شبكة الإنترنت، الجاري على وتيرة موجّهة "... نحو النجاح وتحقيق الغاية المتوسّلة بنشاط أداتي " [٧٨]، وهي، في هذه الحالة، بعيدة من أن تحقق مشروع هابرماس المؤسّس على الأخلاق التواصليّة.

يتضح ممّا تقدّم أنّ الإعلام الجديد يعكس بصورة واضحة ملامح التحديث المعقلن، القاضي بإنتاج السّلطة والإرادة العمليّة الفاعلة، السّاعية إلى السّيطرة على الظواهر الطبيعيّة والاجتماعيّة. إنّه وسيلة من الوسائل الرّئيسة، العاملة على عقلنة المجتمع واستمرار توازن نظامه بطرق شتّى، حتى التي تؤدّي إلى التسلّط، لأنّ غاية الاتصال المعقلن، ليست التفاهم في حدّ ذاته، ولا التبادل المتكافئ، إنّما هيّ أيضًا إدراك التنظيم المؤسّسي للمجتمع. لذلك نرى هابرماس يشترط في عمليّة التحديث " أخلاقًا تواصليّة تعتمد على ما أسماه بالتداوليات الكليّة حيث التبادل المتكافئ ومواجهة الحجة بالحجّة والقدرة على تبرير أيّ ادّعاء للصلاحيّة لأجل خلق سياق تواصلي يتيح فرص التفاهم (...). المهمّ أنّ هابرماس يؤطّر مشروعه ضمن الدعوة إلى إعادة الاعتبار لنوع من العقل العملي يسترشد بأخلاق تواصليّة " [٧٩]. ونلاحظ في سياق الحال أنّه كلّما ازداد نسق التحديث، تراجع الحوار وتقلّصت دوائر التفاهم بمعنى أنّه كلّما تطورت تقنيات الاتصال، توارت الفاعليّة التواصليّة. فالعالم اليوم،

يحقّق من خلال تقنية اتصاليّة متطوّرة، اتصالاً من دون حوار تترجمه مستويات الإعلام الجديد على أكثر من صعيد.

ليس هنالك من شكّ في قدرة الإعلام الجديد على التأثير في عمل وسائل الإعلام التقليديّة، وتأثيره في المجتمع، ويجوز ،إلى حدّ مّا، وصفه بالسلطة الخامسة التي تختلف أدوارها باختلاف السّياق الثقافي والسّياسي للمجتمع، فهي في الديمقراطيات اللّيبراليّة تعيد ترتيب أجندة وسائل الإعلام التقليديّة، بمعنى أنّها تعيد ترتيب الأولويّات فيما يتعلّق بقضايا الأفراد، وقضايا الشأن العام التي يؤجّلها أو يهملها الإعلام التقليدي، وفي الأنظمة الشموليّة نجدها تكشف عن دوّامة الصّمت التي يحدثها الإعلام التقليدي، وتفضح "الانحرافات" السّارية في المجتمع. ومهما اختلفت أدوار هذه السّلطة، وتفاوتت درجات أهميّتها وتأثيرها، فإنّ بذورها تبقى متجذّرة في السعي إلى انتشال الاعتراف وتحرير الفعل الاتصالي من هيمنة الفكر الواحد القاضي بإلغاء التشاور والتفاهم. إنّها تبدو، أو هيّ كذلك، شكلاً من أشكال إعلان الأفكار وطرحها على محكّ المجال العامّ؛ لتأسيس حوار يعمل على تفسّخ الهيمنة وانحلالها.

ونرى، في هذا الصّدد، كيف أنّ هابرماس، في تطرّقه لموضوع الحوار والشفافيّة، يعود إلى مفهوم كانط للإعلان المتمثّل في إطلاع الشعب، وإعلانه بالفعل السّياسي ممّا يجعل السّلطة كونيّة ومشتركة، ليبيّن أنّ الفعل الاتصالي إنّما يقوم على أخلاق تواصليّة تتيح تجابه الوعي مع الوعي الآخر. ولعلّ ما يجعل من الإعلام الجديد سلطة خامسة هوّ أيضًا هذا الشكل من الإعلان، إعلان المعاني والأفكار، المتحرّر من قيود المكان والضوابط المهنيّة والرّقابة بمختلف أجناسها، على أنّ هذا الشّكل لا يمثّل مسرحًا يجيز مجابهة الوعي مع الوعي الآخر، بالمعنى الذي ذهب إليه هابرماس لكونه يتحقّق بأساليب يميّزها الانفراد والعزلة خارج دائرة العقل الاتصالي وبإدارة العقل التقني، الذي بدا مسيطرًا على "النواة الأخلاقية للمجتمعات" [٨٠]. ويذهب بعضهم إلى اعتبار ما يحدث اليوم من تواصل وتفاعل على الإنترنت بشكل عام، علامة بارزة لنهاية الأخلاق والإنسان معًا، إذ " لم يعد التصوّر

الإيطيقي هوّ الذي يسيّر العالم، إنّما هوّ العقل التقني الذي غدا شاملاً وكونيًّا وشكّل مرحلة نهاية الإنسان [٨١].

فالنظام التواصلي، وإن بدا متحرّرًا من العديد من أشكال الهيمنة التقليدية، فإنّه لا يشكّل نظامًا منتجًا للحوار، بقدر ما يسهم في بناء مجتمع الرّأي والتسوية، فضلاً عن كون هذا النظام أدّى إلى اندثار الكلمة التي هيّ عماد الحوار، وشرطه الأوّل في التجذّر. لذلك نجد هابرماس يدعو للعودة إلى الحوار بوصفه نشاطًا تواصليًّا منطويًا على الكلمة التي بدورها تستدعي ملكة الاستماع. فالحوار هوّ الحلّ لتحقيق الفاعليّة الاتصاليّة التي عمل هابرماس على وضع أسسها النظريّة، ويبدو أنّ التطوّر التقني يعمل اليوم بقوّة لتحقيق اتصال من دون حوار.

فهل بوسع التقنية، بوصفها مشروعًا اجتماعيًّا، استرجاع الكلمة كونها رافدًا من روافد تقدّم الاتصال وتحريره من كلّ أشكال الهيمنة؛ لإعادة تفعيل الحوار في الأنشطة التواصليّة. ولعلّه ينبغي في المقام الأوّل إعادة النظر في الإجابة على السّؤال : ما معنى الحوار؟

الهوامش:

١) نخصّ بالذكر في هذا الصّدد الجامعات الأورو أمريكيّة.
٢) فلسفيّة، إذا اعتبرنا موضوع الذات مسألة مركزيّة لإدراك ظواهر الأشياء وفهم جواهرها.
٣) عبد الله الزين الحيدري، الرّمز والأداة في مجتمع المعلومات، (تحت النشر) مجلّة بحوث الاتصال. كليّة الإعلام جامعة القاهرة.
4) Duverger.M, Droit public, Presses Universitaires de France, 1968.
٥) عبد الله الزين الحيدري، الرّمز والأداة في مجتمع المعلومات، مرجع سابق.
٦) مرجع سابق.
٧) ترصد العديد من البلدان العربيّة الشرق أوسطية بالخصوص أموالاً طائلة لبناء مدن ومراكز إعلاميّة متطوّرة للغاية في حين تظلّ صناعة المعنى بهذه الأوساط ضعيفة وعاجزة عن تجذير الثقافة الأمّ وتطويرها بما يخدم حركة التغيّر الاجتماعي - فالقضيّة كما أوضحنا أبعادها في غير هذا السّياق - ليست قضيّة امتلاك لتقنية متطوّرة بقدر ما هيّ قضيّة قدرة على إنتاج إعلامي وثقافي مزدهر.
٨) رومان ياكوبسون، الاتجاهات الحديثة في علم اللّغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢.
9) Weaver, Shannon.C, The Mathematical Theory of Communication, University of Illinois Press, 1998.
١٠) عبد الله الزين الحيدري، الإعلام الجديد : النظام والفوضى، المجلّة العربيّة للإعلام والاتصال عدد٦- ٢٠١٠.
11) Nous citons a titre d exemple : Alexis de Tocqueville, De la Démocratie en Amérique, 1835, André Ulmann Le Quatrième Pouvoir; F. Aubrier, 1935. Marc Paillet, Le journalisme : Fonctions et langages du Quatrième Pouvoir; Denoël; 1974. Jean- André Faucher, Le quatrième Pouvoir : La Presse de 1830 a 1930, 1957.
12) Alexis de Tocqueville, De la Démocratie en Amérique, Op.Cit.
13) Op.Cit.
14) Xavier Latour, Bertrand Pauvert, Libertés publiques et droits fondamentaux, Studyrama, 2006.
15) Convention de Virginie, 12 Juin 1976.
16) Amnesty International, Déclaration Universelles des droits de l homme, Amnesty International, Belgique francophone, 1988.
17) John Holloway, Change The World without taking Power: The meaning of revolution today Pluto Press, 2010.
18) John Holloway, Change The World without taking Power: Op.Cit.
19) Bourdieu Pierre, Sur la Télévision, Paris, Raison d Agir, 1996.
20) Moscovici Serge (sous la Direction), Psychologie sociale, P.U.F, 1984.
21) Lasswell Harold, Propaganda technique in the world war, P. Smith, 1938.
22) Lasswell Harold : Les sciences de la politique aux Etats Unis, Armand Colin.1951
23) Schramm Wilbur, Mass Communications, University of Illinois Press. 1960
24) Durkheim Emile, Les regles de la metodes sociologique, Paris, Flammarion.1988
25) Durkheim Emile, Introduction a la Morale, les classiques des sciences socials, 1917
26) Foucault Michel, Surveiller et Punir, Naissance de la Prison, Gallimard, 1975

٢٧) رضوان جودت زيادة، صدى الحداثة، ما بعد الحداثة في زمنها القادم، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠٠٣
٢٨) حسن الموصدق، البيولوجيا السّياسيّة بين سلطة المعرفة ومعرفة السّلطة، قراءة في تقنيات الرّقابة والمراقبة في أعمال ميشال فوكو الفلسفيّة، الفكر العربي المعاصر، العدد ١٤٢- ١٤٣ شتاء ٢٠٠٨.
29) Beaulieu Alain, Michel Foucault et le contrôle social, Presses universitaires Laval, 2005.
٣٠) كلمة فيتشر (Feature) تفيد معنى الوصف المميّز، وساد استخدام هذه الكلمة في مجال الإعلام، وخصوصًا في الصحافة الإذاعيّة، حيث يجري الحديث عن الفيتشر الإذاعي كجنس صحفي أو قالب صحفي ويعني القصّة الإخباريّة أو التقرير الذي يقوم بناؤه على عناصر دراميّة بغاية إحداث التأثير.
٣١) حسن الموصدق، البيولوجيا السّياسيّة بين سلطة المعرفة ومعرفة السّلطة، مرجع سابق، ص.٥٠.
٣٢) نذكر على سبيل المثال المسلسل الأمريكي : ماك جيفر (MacGyver)، الذي وضعه المخرج وكاتب السيناريو الأمريكي : لي دافيد زلوتوف (Lee David Zlotoff) بداية الثمانينيات من القرن الماضي. يصوّر المسلسل قصة مخبر سرّي، عميل لدى مؤسّسة خاصّة غير ربحيّة (Fondation Phoenix) قادر، بفضل فطنته وعبقريّته، على ابتكار الحلول للمشكلات الخطيرة المستعصية، وتجاوز الصعوبات الفجائيّة والمدروسة التي تواجهه في أثناء أدائه لمهامّه الدقيقة، أو التي يواجهها الأفراد الآخرون، مستخدمًا في ذلك أبسط الأدوات المتاحة له. يتألّف المسلسل من ١٣٩ حلقة، تدوم الواحدة ٤٥ دقيقة، وتمّ بثّه للمرّة الأولى فيما بين ١٩٨٥ و١٩٩٢ على شبكة آي.بي.سي (ABC)، ثمّ في العديد من قنوات العالم التلفزيونيّة.
٣٣) دأبت أقسام الإعلام في بعض الجامعات العربيّة، في إعدادها لبرامج البكالوريوس وبرامج الماجستير، على نسخ نماذج من البرامج المعتمدة في جامعات أمريكيّة بكلّ جزئيّاتها بوصفها النموذج "الأصلح"، وما سواه لا يمكن إجازته مهما كانت جودته العلميّة وتطابقت مخرجاته وانسجمت مع الواقع المحلّي.
٣٤) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الفصل الثالث والعشرين، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم. لبنان.
35) Bell Daniel, The End of ideology, Harvard University Press, 2000.
٣٦) انظر في هذا الخصوص، إبراهيم النويري، ثقافة التنشئة ودورها في إعداد الطفل، مركز النور للدراسات.٢٠٠٨
٣٧) طريف شرقي فرج، الأبعاد النفسيّة للتنشئة الاقتصاديّة بين الواقع المجتمعي، والمتوقّع الإسلامي، ندوة التربية الاقتصاديّة والإنمائيّة في الإسلام. ٢٠٠٢.
٣٨) ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، الباب الأوّل من الكتاب الأوّل، المقدّمة الثالثة في المعتدل من الأقاليم والمنحرف وتأثير الهواء في ألوان البشر، والكثير من أحوالهم، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ص ١١٣.
39) Jean Piaget, Psychologie et pedagogie, Gonthier Denoel, Paris 1969.
40) A. Percheron, La socialization politique, Armand Colin, 1997.
٤١) توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، ترجمة سعّد هجرس، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، ١٩٩٨.
٤٢) توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، مرجع سابق.
43) Lazar Judith, Ecole, Communication, Television, P.U.F, 1985.
44) Lazar Judith, Ecole, Communication, Television, Op.Cit

٤٥) رضوان جودت زيادة، صدى الحداثة، ما بعد الحداثة في زمنها القادم، مرجع سابق ص: ٧٠.

46) Yves Cartuyvels et autres, Star Academy: un objet pour les sciences humaines, FU Saint-Louis, 2004.

47) McLuhan, Understanding media : The Extensions Man, McGraw-Hill, New – York.1967.

48) Delbos Victor, La philosophie Pratique de Kant, Felix Alcan, Paris.1905.

٤٩) محمّد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقديّة المعاصرة، أفريقيا الشرق، لبنان، ١٩٩٨.ص.٢٩.

٥٠) يرى دومينيك فولتون (Dominique Volton)، أنّ هنالك خللاً وظيفيًّا في ما يسميّه الفضاء العام الميدياتيكي للديمقراطية الذي، منذ ظهوره، لم يجلب إلى دائرته إلا رصيد ضعيف من الأعمال النظريّة. انظر : {Volton Dominique, Les contradiction de l Espace Public Mediatise, Hermes, Paris 1988.}

51) Marcuse Herbert, One Dimensional Man, Boston, Beacon. 1964.

52) Bogart Leo, the Age of television, A study of Viewing Habits and The Impact of television on American Life, Ungar Pub Co Edition. 1972.

53) Bourdieu Pierre, Sur la television, Raisons d Agir, 1996.

54) Edward S. Herman & Noam Chomsky, Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media, Agone. 2008.

55) Jean D arcy, l homme qui avait vraiment predit Internet, VSD.FR. 10-06-2008.

56) Latour Bruno, Aramis ou l Amour des techniques, Anthropologie des sciences et des techniques. 2003.

57) Callon Michel (dir), Latour Bruno, La science telle qu elle se fait, La Decouverte, Paris 1991.

٥٨) صحفيان من "الواشنطن بوسط" Washington Post، (بوب وودوارد Bob Woodward، وكارل برنشتاين Carl Bernstein هما اللذان حقّقا للكشف عن تفاصيل قضيّة التجسّس التي كان يديرها الرّئيس الأمريكي السّابق ريشارد نيكسون Richard Nixon، زعيم الحزب الجمهوري على الحزب الديمقراطي. الصّحفيان كانا وراء فضح عملية التجسس هذه قبل أن يصل أمرها إلى القضاء الأمريكي، وأدى ذلك إلى استقالة الرّئيس التي ظلّت علامة بارزة في التاريخ السّياسي الأمريكي معربة عن أهميّة السّلطة الرّابعة ودورها في مراقبة الفعل السّياسي.

59) Bock Walter De & Deniau Jean-Charles, Des armes pour l Iran. L Iran gate Europeen, Paris Gallimard, 1988.

٦٠) ستيوارت هال Stuart Hall، عالم اجتماع بريطاني، عُرف بانتمائه إلى تيار فكري، يعرف بالدراسات الثقافيّة Cultural Studies تلتقي في حدوده حقول معرفيّة عديدة منها الأنثروبولوجيا الثقافيّة، الفلسفة، الأدب، الأتنولوجيا، الفن، والميديولوجيا، وعلم الاجتماع. اهتمّ هال في أغلب أعماله بدراسة المستويات العلائقيّة بين الثقافة والسّلطة والهويّة الثقافيّة.، وكان أحد الوجوه البارزة للتيّار المذكور. الذي ركّز فيه على قضيّة الصراع وموضوع الهيمنة في الدراسات الثقافيّة.

٦١) مدرسة فرنكفورت، اسم أُطلق في الستينيات من القرن الماضي على مجموعة من المثقفين والفلاسفة الألمانيين الذين بدأت حركتهم الفكريّة بمعهد الأبحاث الاجتماعيّة بفرنكفورت. من أبرز أعلامها : تيودور أدورنو، (TheodorAdorno)، هربرت ماركوز (HerbertMarcuse)، يورغن هابرماس، (Jurgen Habermas) ماكس هورخيمر، (Max Horkheimer) و والتر بنيامين (Walter Benjamin). وضع مفكّرو مدرسة فرنكفورت نظريّة نقدية للمجتمع قامت على فكرة الماركسيّة الجديدة. ترمي هذه

النظريّة إلى دراسة الواقع الاجتماعي وتشخيص مواطن الاعتلال فيه، خصوصًا فيما يتعلّق بموضوع الهيمنة والتسلّط. وقد كان لها الأثر البارز في الحركات الفكريّة والاجتماعيّة بأوروبا خلال تلك الفترة، على وجه الخصوص.

62) Hegel George-Wilhelm, Principe de la philosophie du droit, Flammarion, 1999.
63) Gottfried Wilhelm Leibniz, Nouveaux essais sur l entendement humain, 1990.
64) Honneth Axel, Reconnaissance, in Dictionnaire d ethique et de philosophie morale, P.U.F. 1996.
65) Hegel, Principes de la philosophie du droit, trad. Andre Kaan, Gallimard 1940.
66) Durkheim Emile, Introduction a la morale, in texets.2 religion, morale, anomie, 1917, Paris, les Edition de Minuit, 1975.

٦٧) هيجل، في خطابه حول الزّواج، يعتبرهذا الاقتران وحدة إيطيقيّة، في حين يعتبر إيمانويل كانط الزّواج اقترانًا قائمًا على الغريزة الحيوانيّة.

68) Rousseau Jean-Jacques, Emile ou de l Education, 1762, Paris Garnier.1961

٦٩) عبد الله الزين الحيدري الفضاءات العربيّة والزّمن الاجتماعي/ القنوات الفضائيّة العربيّة في خدمة الثقافة العربيّة الإسلاميّة، المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٨، ص : ٤٩، ٦٧.

70) Lance Strate et autres, Communication and cyberspace : Social Interaction in an Electronic environment, Hampton Press, 2003.
71) Hannah Arendt, Condition de l home moderne, Presses Pocket, 2005.
72) Foucault Michel, Discipline and Punish : The birth of the prison, Vintage Books, 1979.

٧٣) حوار مع جاك دريدا، مجلة أوان، عدد٣- ٤، ٢٠٠٣.

٧٤) عبد الله الزين الحيدري، الإعلام الجديد : النظام والفوضى، مجلّة بحوث الاتصال، (تحت النشر)، ٢٠١٠.

75) .Alexandre Kojeve, Introduction a la Lecture de Hegel, Gallimard. 1947.

٧٦) عبدالله الزين الحيدري، الإعلام الجديد : النظام والفوضى، مرجع سابق.

77) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Courier Dover Publications, 2003.

٧٨) أفاية محمّد نور الدين ، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقديّة المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٧٩.

٧٩) مرجع سابق، ص ١٨٠.

٨٠) حسن أوزال، نهاية الأخلاق أم حلول المبدأ الإيطيقي المحايث، http//www.aljebriabed.net.

٨١) عبد العزيز بومسهولي، الأسس الفلسفيّة لنظريّة نهاية الأخلاق، ذكره حسن أوزال، مرجع سابق.

ببليوغرافيا

مؤلّفات عربيّة.

- ابن حزم علي ابن أحمد، رسالة الأخلاق، دار النهضة العربيّة، ١٩٦٢.
- أفاية محمّد نور الدين، الحداثة والتواصل في الفلسفة النّقديّة المعاصرة، نموذج هابرماس، إفريقيا الشّرق، المغرب، ١٩٩٨.
- الجابري محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر- العولمة – صراع الحضارات – العودة إلى الأخلاق، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٣.
- الجابري محمد عابد، العقل الأخلاقي العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠١.
- بومسهولي عبد العزيز، الأسس الفلسفيّة لنظريّة نهاية الأخلاق، أبحاث فلسفيّة، مرّاكش، ٢٠٠١.

- بومسهولي عبد العزيز ، أخلاق الغير : نحو فلسفة غيريّة، مركز الأبحاث الفلسفيّة بالمغرب، المغرب ٢٠٠٥.
- توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، ترجمة سعّد هجرس، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس.١٩٩٨.
- رضوان جودت زيادة، صدى الحداثة في زمنها القادم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. ٢٠٠٣.
- هربرت ماركوز، العقل والثورة، هيجل ونشأة النظريّة الاجتماعيّة، ترجمة فؤاد زكريّا، القاهرة، الهيئة العامّة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
- يورغن هابرماس، العلم والتقنية كـ "إيديولوجيا"، ترجمة حسن صقر، منشورات الجمل، ٢٠٠٣.

مؤلّفات إنجليزية وفرنسيّة.

- Arendt Hannah, Condition de l home moderne, Presses Pocket, 2005.
- Balandier Georges, Le Grand Systeme, Fayard, 2001.
- Balandier Georges, Le Detour, Pouvoir et Modernite, Paris, Fayard, 1986.
- Bell Daniel, The End of ideology, Harvard University Press, 2000
- Beaulieu Alain, Michel Foucault et le contrôle social, Presses universitaires Laval, 2005.
- Bogart Leo, the Age of television, A study of Viewing Habits and The Impact of television on American Life, Ungar Pub Co Edition. 1972.
- Bourdieu Pierre, Sur la Télévision, Paris, Raison d Agir, 1996.
- Callon Michel (dir), Latour Bruno, La science telle qu elle se fait, La Découverte, Paris 1991.
- Delbos Victor, La philosophie Pratique de Kant, Félix Alcan, Paris.1905.
- De Tocqueville Alexis, De la Démocratie en Amérique, 1835.
- Durkheim Emile, Introduction a la Morale, les classiques des sciences sociales, 1917.
- Durkheim Emile, Les règles des méthodes sociologiques, Paris, Flammarion.1988.
- Duverger.M, Droit public, Presses Universitaires de France, 1968.
- Faucher Jean- André, Le quatrième Pouvoir : La Presse de 1830 a 1930, 1957.
- Ferry Jean-Marc, Habermas, l Ethique de la Communication, Paris, P.U.F. 1986.
- Foucault Michel, Surveiller et Punir, Naissance de la Prison, Gallimard, 1975.
- Ganty Etienne, Penser la modernité : Essai sue Heidegger, Habermas et Eric Veil, Presse Universitaire de Namur, 1997.
- Gottfried Wilhelm Leibniz, Nouveaux essais sur l entendement humain, 1990.
- Habermas Jürgen, l Espace public : Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Payot, 1979.
- Habermas Jurgen, Morale et communication : conscience morale et activite communicationnelle, Flammarion, 1999.
- Habermas Jurgen, Theorie de l Agir Communicationnel : rationalite de l agir et rationalization de la societe, Fayard, 1997.
- Habermas Jurgen, De l Ethique de la Discussion, Flammarion, 1999.
- Hegel George-Wilhelm, Principe de la philosophie du droit, Flammarion, 1999.
- Hegel George-Wilhelm, Philosophie de l Esprit, Germer Bailliere. 1867.
- Holloway John, Change The World without taking Power: The meaning of revolution today Pluto Press, 2010.
- Honneth Axel, Reconnaissance, in Dictionnaire d éthique et de philosophie morale, P.U.F. 1996.
- Hugh A. Reyburn, The Ethical Theory of Hegel, Kessinger Publishing, LLC, 2007.
- Kant Immanuel, Critique of Pure reason, Henry G. Bohn, 1855.
- Kant Immanuel, The Moral Law, Hutchinson, 1948.
- Lasswell Harold, Propaganda technique in the world war, P. Smith, 1938

- Latour Bruno, Reassembling the Social, an Introduction to Actor-Network Theory, Oxford University Press, Inc, New York, 2005.
- Latour Xavier, Bertrand Pauvert, Libertés publiques et droits fondamentaux, Studyrama, 2006.
- Lance Strate et autres, Communication and cyberspace : Social Interaction in an Electronic environment, Hampton Press, 2003.
- Lazar Judith, Ecole, Communication, Television, P.U.F, 1985
- Leibniz Gottfried Wilhelm, Nouveaux essais sur l entendement humain, 1990.
- Levy Jean-Pierre, Le Culte de la conscience, Merlin Editeur, 2005.
- Levy Jean-Pierre, World Philosophie, Le Marche, Le Cyberspace, La Conscience, Editions Odile Jacob, 2000.
- Levy Jean-Pierre, Cyberculture, U of Minnesota Press 2001.
- Marcuse Herbert, One Dimensional Man, Boston, Beacon. 1964.
- Michel Serre, La Distribution hermès, 1977.
- Michel Serre, L incandescent, Librairie générale française, 2005.
- Michel Callon et autres, Agir dans un monde incertain : Essai sur la démocratie technique, Ed. du Seuil.2001.
- Michel Callon et autres, Between Reason and Experience : Essays in Technology and Modernity, The Mit Press.2010.
- Moscovici Serge (sous la Direction), Psychologie sociale, P.U.F, 1984.
- Paillet Marc, Le journalisme : Fonctions et langages du Quatrième Pouvoir; Denoël, 1974.
- Percheron A, La socialisation politique, Armand Colin, 1997
- Piaget Jean, Psychologie et pédagogie, Gonthier Denoël, Paris 1969.
- Schramm Wilbur, Mass Communications, University of Illinois Press. 1960.
- Stuart Hall et autres, Culture Medias, Language, Taylor & Francis e-Library. 2005.
- Stuart Hall, Identité et Cultures Politiques de cultural studies, Ed. Amsterdam, 2007.
- Ulmann André, Le Quatrième Pouvoir; F. Aubrier, 1935.
- Volton Dominique, Les contradictions de l Espace Public Médiatisé, Hermès, Paris 1988
- Weaver, Shannon.C, The Mathematical Theory of Communication, University of Illinois Press, 1998.
- Weber Max, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Courier Dover Publications, 2003.

دراسات.

- أبو يعرب المرزوقي، مقوّمات الحوار السّويّ بين الحضارات وشروطه، المنهاج، بيروت ٢٠٠١ .
- حسن الموصدّق، البيولوجيا السّياسيّة بين سلطة المعرفة ومعرفة السّلطة، قراءة في تقنيات الرّقابة والمراقبة في أعمال ميشال فوكو الفلسفيّة، الفكر العربي المعاصر، عدد ١٤٢- ١٤٣، السنة التاسعة والعشرون، شتاء ٢٠٠٨.
- حسن أوزال، نهاية الأخلاق أم حلول المبدأ الإيتيقي، حول كتاب الأسس الفلسفيّة لنظريّة نهاية الأخلاق، لـ : عبدالعزيز بومسيهلي، مجلّة فكر ونقد، عدد ٥٦، فبراير ٢٠٠٤.
- مصطفى بن تمسك، مشروع الإصلاح الأخلاقي السّياسي في فلسفة تشارلز تايلور، الفكر العربي المعاصر، عدد ١٤٢- ١٤٣، السنة التاسعة والعشرون، شتاء ٢٠٠٨.
- محمّد مالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربيّة : المجال العام والمواطنة، المجلّة العربيّة للعلوم السّياسيّة، عدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧.

ندوات.

- ندوة الأخلاق والسّياسة بمرّاكش. إعادة بناء الفكر الأخلاقي وتقويم السّياسة، مرّاكش ٢٥- ٢٦ يناير ٢٠٠١.
- ندوة الشباب والحدود الأخلاقيّة للإنترنت، الجمعيّة التونسيّة للإنترنت، تونس، ٢٤- ٢٥ فبراير ٢٠١٠.
- ندوة الإعلام والديمقراطية والمواطنة في المغرب، مجلّة الصّحيفة، فضاء الجمعيّات، أكتوبر ٢٠٠٥.
- ندوة أخلاق مجتمع المعلومات، النادي العربي للمعلومات (فرع الأردن)، ١٦- ١٧ تشرين الأوّل ٢٠٠٢.

The new public space of the fifth estate

Dr. Abdallah A. Hidri

Assistant Professor
Qatar University

The new public space of the fifth estate

Abstract

Since its appearance, social networking began as a system can respond to penetrate the circles of silence in the community, and to give individuals social presence intellectually and sociology. A presence overshadowed for a long time by linear systems of mass media.
It is worth considering the phenomenon, as all that occurs from the interaction and intersubjectivity through this new public space,
But going by the language, which is generated by reality of people's social communicative dialectic with the reality in which they are living that loomed from the start devoid of controls and linguistic rules.
This language has flooded the public space and the new communicative activity relentless in its borders was achieved by language, and secured by the production of meaning in the simplest manifestations, to be considered a form of interaction by symbols.
It is, as well as being oriented towards interaction and self-realization; in contrast, it redraws the architecture of functions performed by traditional media confined in controlling, consultation, upbringing and mass mobilization.
It is a form of coexistence with the modern system of the fourth estate, which is also a communicative practice that reveals the onset of a fifth estate with new rhetorical tools that require reconsideration in the press prevailing rules.